المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الأحزاب السياسية والديمقراطية في العراق بعد عام 2003 (الواقع والمستقبل)
اسم الكاتب: م.م. نور قيس عبود الخزعل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2304
تاريخ الاسترداد: 2025/05/08 03:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الأحزاب السياسية والديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣
(الواقع والمستقبل)

م. م. نور قيس عبود الخزعل(*)

الملخص:

يتناول البحث موضوع علاقة الاحزاب السياسية بالديمقراطية، والحالة التطبيقية هي العراق، ان الديمقراطية تقترن بوجود تعددية حزبية سياسية، ومظاهر أخرى، وحالة العراق قدمت مؤشرات مفادها: ان التعددية لم تكن تثبت وجود ديمقراطية متكاملة، ما موجود هو عملية انتقال، ونقطة الضعف الموجودة هي ضعف الاساس الثقافي، وحداثة تجربة الديمقراطية، وضعف المؤسسات، ورغم ذلك، نجح العراق في وضع دستور، يقبل التعددية السياسية، ويمنح حريات واسعة.

المقدمة:

يقترن وجود الديمقراطية بوجود الأحزاب السياسية، ويقترن وجود الأحزاب والتعددية الحزبية بوجود الديمقراطية، فكل منهما يكمل الآخر، على الاقل في الدول التي تؤمن بالعمل الديمقراطي الحقيقي، اما في الدول غير المتقدمة فقد تفرغ الديمقراطية من محتواها، فحتى لو وجدت تعددية حزبية وحتى لو رفعت هذه الأحزاب شعارات ديمقراطية، وحتى لو وصلت إلى السلطة عن طريق الانتخابات فأن ذلك ليس بالدليل على ان الديمقراطية تأخذ مداها الحقيقي في هذا البلد أو لنقل ليس دليلا على ان تلك الأحزاب تؤمن حقا بالعمل الديمقراطي، بل قد يكون ذلك مؤشرا على ان العمل السياسي فيها تعبويا ومسيطرا عليه من قبل السلطة.

وهناك صنف ثالث من البلدان تقع تحت مسمى البلدان المتحولة ديمقراطيا، وهي تلك التي شرعت باجراءات التحول فيها من مدة ولكنه لم يكتمل لا سياسيا ولا

(*) كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.

قانونيا ولا ثقافيا، واجراءات التحول فيها اخذت شوطا لا يمكن معها اعتبار هذه البلدان دولا غير ديمقراطية، فالتعددية والانتخابات وتداول السلطة مساءل موجودة، وتبقى اغلب النواقص لاتمام الانتقال الديمقراطي متباينة من دولة الى اخرى.

ولعل العراق يمثل حالة جديرة بالدراسة، فهو من البلدان المتحولة نحو الديمقراطية، وفيه تعددية حزبية، وقد اخذ بالانتخاب كوسيلة لتداول السلطة، ووجود دستور دائم يحمي الديمقراطية، وقد اجريت في هذا البلد عدة انتخابات نيابية تنافسية في اعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١٤، تعاقبت من خلالها عدة حكومات على حكم البلاد. فضلا عن وجود مؤسسات للعمل الديمقراطي: مجلس النواب، والاعلام،.. بغض النظر عن مستوى ادائها وآليات ذلك الاداء. وما يهمنا هنا ان العراق سمح بتعددية حزبية أخذت الوان سياسية متعددة: ماركسية ودينية وليبرالية وقومية عكست مدى التنوع الموجود في المجتمع، أي انه تعلق باهم اركان الديمقراطية الا وهو: حرية التعبير وحرية التنظيم، واهم خصائص الديمقراطية: حرية تكوين الاحزاب السياسية.

ان مناقشة علاقة الأحزاب السياسية بواقع الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ومستقبلها، ستكون المحور الأساس لهذا البحث.

١-اهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من اهمية موضوع الأحزاب السياسية العراقية والديمقراطية، فالأحزاب الفاعلة القائمة هي من شرعت بتاسيس النظام السياسي وصياغة الدستور خلال العام ٢٠٠٥، من خلال ممثليها في لجنة كتابة الدستور ومن خلال ممثليها الذين صوتوا للدستور في الجمعية الوطنية، ثم من خلال التعبئة الجماهيرية للتصويت بالايجاب لقبوله باستفتاء عام، رغم ما فيه من ثغرات ظهرت اثناء التطبيق وقادت الى عدة ازمات سياسية. فهي كانت مسؤولة عن انتاج نظاما سياسيا غير مستقرا للعراق، اذ تم اعتماد نظاما برلمانيا في بيئة سياسية-اجتماعية منقسمة، كما صاغت نظاما فدراليا ولا مركزيا لم تتجه الارادة السياسية الى تطبيق اغلب مضامينه؛ خاصة في مجالس المحافظات.

لقد اظهرت الأحزاب العراقية خلال المدة اللاحقة على العام ٢٠٠٥، اداءا سياسيا غير ايجابي في بعض الانشطة السياسية، اذ ظهر خلل في طريقة حكم البلاد على نحو دفع على اظهار مزيد من الانقسام السياسي والاجتماعي، وغياب التنمية رغم ما تحقق للبلاد من موارد مالية مهمة ودعم دولي، والخلل الاهم يتمثل في تشويه معالم النظام السياسي، وابتعاد الأحزاب السياسية عن التطبيق الفعلي للديمقراطية القائم على اسس: حكم الاغلبية السياسية، وحفظ حقوق الاقلية المعارضة، والمساواة واستمرارية النظام السياسي، وتم مقابلها اعتماد الديمقراطية التوافقية التي هي عبارة عن اضفاء الصفة الشرعية على المحاصصة السياسية لادامة التعايش ولادارة التنوع الموجود في العراق وتغليبه على الديمقراطية التامة في ظرف الانقسام القائم، الا ان تلك الديمقراطية اتجهت الى المغالاة في مراعاة وجود انقسامات قومية ومذهبية في المجتمع واعطائها مكانا في العمل السياسي، على نحو يضعف معه مشروعية الانتخابات التنافسية كطريقة لادارة الدولة والمجتمع، ويعيد صياغة نتائجها لتلاءم حالة توافقية سببت بتعطل في الديمقراطية في احيان عدة.

٢-اهداف البحث:

يروم البحث تحقيق الاهداف الآتية:

أ-بيان معنى الديمقراطية المطبقة في العراق، ومدى اقترابها او ابتعادها عن اصلها النيابي: النيابة عن الشعب في اطار يقبل تداول السلطة والانتخابات التنافسية، والتعددية الحزبية وحماية الحريات العامة والمساواة بين المواطنين. وكون الديمقراطية التوافقية ليست سلبية لذاتها بقدر ما هي تكييف للديمقراطية النيابية مع الواقع العراقي، وان الظروف تستدعي وجودها، وان السلبيات المتحققة عنها هي جراء الابتعاد بتلك الديمقراطية لتكون مدخل لتوسيع الانقسام الاجتماعي.

ب-تشخيص علاقة الأحزاب السياسية العراقية بالديمقراطية: وهذا التشخيص سيكون له نتائج مهمة كون ان ابتعاد الأحزاب عن تطبيق الديمقراطية قد اثر سلبا على اداءها السياسي، لأن الحزب الذي لا يؤمن بالعمل الديمقراطي على صعيده الداخلي لا يمكنه ان يلتزم بها على الصعيد السياسي، وهذا لامر مهم كونه سيساعد المواطن العراقي على فرز الاحزاب التي ترفع شعارات والاحزاب التي تساعد على تطبيق الديمقراطية، ومن ثم الانتخاب وفقا لقناعات الناخب بتقديم اولوياته التي يراها ملائمة له؛ رغم ان اغلب المواطنين اظهروا

التزاما ايديولوجيا بالشعارات اكثر منه التزاما بنسب ونوع الاداء الديمقراطي والتنموي خلال المدة بين ٢٠٠٥– ٢٠١٤.

ج–تأشير وجود خلل في الشعارات التي ترفعها الأحزاب السياسية العراقية، مثل: الوعد بتطبيق الديمقراطية أو ما يشابهها، واغلبها قائم على مراعاة تثبيت الانقسام الاجتماعي والدعوة إلى القيام بواجبات هي في الاصل من صميم عمل الدولة وواجباتها تجاه المواطنين: وهي في هذه الحالة ستكون مخيرة بين ان تبقى ضمن اطار تلك الشعارات، وبين ان ترفع شعارات واقعية وتكون قادرة على تطبيقها، وهي في هذه الحالة ستكون اكثر مصداقية وسوف تزداد احتراما وثقة في نظر المواطن العراقي.

٣–الاشكالية:

تتمحور الاشكالية الأساسية لهذا البحث في كون العلاقة بين الاحزاب والديمقراطية هي علاقة تفاعل، فلا يمكن ضمان تطبيق الديمقراطية من قبل احزاب لا تؤمن بالديمقراطية، ولا تسعى للحفاظ على الدستور والياته في تقدير الديمقراطية، وتكون الاشكالية متجذرة في عدم اليقين بعلاقة الاحزاب الموجودة بالديمقراطية.

وهذه الاشكالية تثير مؤشرات مهمة في العمل السياسي لها انعكاسات على الديمقراطية التي تم تطبيقها، ومنها مثلا: السعي إلى دفع النظام السياسي إلى اعتماد عرف المحاصصة السياسية، والتوافقية، والتركيز على وجود انقسام السياسي وجعله انقساما اجتماعيا، والسعي إلى تسييس الاعمال التنفيذية والامنية والخدمية، والاهم منه غياب منظور للتنمية وغياب منظور ثقافي يمكن ان يسعف في تحقيق انتقال ديمقراطي متناسب مع ما ورد في الدستور من نصوص تعتمد الانتقال السلمي للسلطة وحرية التعبير وحماية حقوق الانسان،..

وهذه الاشكالية تطرح الحاجة الى الاجابة عن سؤال مركزي مفاده:

ما هو واقع الديمقراطية في العراق، وما مستقبلها، في ضوء البنية الفكرية للأحزاب السياسية العراقية وادائها السياسي؟

ويطرح البحث عدة اسئلة فرعية، ستكون محور اهتمام البحث ونقاشه، وهي:

– ما هي منظور الأحزاب السياسية العراقية القائمة اليوم للديمقراطية في العراق، وتصورها لها في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣؟ أي كيف كانت تلك الأحزاب تفكر بالديمقراطية التي تلاءم العراق في مرحلة ما بعد تغيير النظام السياسي؟

– ما هي علاقة الأحزاب السياسية العراقية بالديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣؟

– ما هو مستقبل الديمقراطية في العراق ؟

٤–الفرضية:

من خلال الاشكالية اعلاه، يفترض الباحث بأن الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ استفادت من الديمقراطية للوصول إلى السلطة ولكنها لم تعمل بها، ولم تثبت اركانها وخصائصها، وان مستقبل الديمقراطية في العراق من الممكن ان يكون في خطر اذا لم تحسن الأحزاب السياسية العراقية من اداءها السياسي.

٥–المنهجية:

اعتمد الباحث في انجاز هذا البحث على المنهج الوصفي، لوصف علاقات الأحزاب السياسية بالديمقراطية، وعلى مدخل التحليل النظمي للبحث في الانعكاس الذي تتركه الأحزاب السياسية (مدخلات) على واقع الديمقراطية ومستقبلها (مخرجات).

٦–الهيكلية:

يتكون هذا البحث من ثلاثة مباحث، فضلا عن المقدمة والخاتمة، حيث تم في الأول تناول علاقة الأحزاب السياسية العراقية الفاعلة اليوم بالديمقراطية في مرحلة ما قبل الوصول إلى السلطة، وفي الثاني تم التركيز على الأحزاب السياسية وواقع الديمقراطية في العراق بعد وصولها للسلطة، وفي الثالث تم البحث في مستقبل الديمقراطية في العراق.

المبحث الأول: خلفية فكرية–تاريخية لمضمون علاقة الأحزاب السياسية بالديمقراطية

ترتبط الديمقراطية بالاحزاب[١] بعلاقات وثيقة، فالديمقراطية لا يمكن ان تقام بشكلها المباشر لاعتبارات اقلها تعقد الحياة السياسية وصعوبة جمع المواطنين لاخذ

---

١ –الأحزاب السياسية: هناك تعاريف كثيرة للأحزاب السياسية، الا ان ابسطها واكثرها قربا من الواقع هي التعاريف التي تركز على ان الحزب هو عبارة عن : فكرة + اشخاص + تنظيم. بشرط ان يكون هذا الثلاثي نشطاً ي ان يعبر عن نفسه بانه حزب سياسي يريد ان يمارس السياسة و ان يصل إلى السلطة. وكلما كانت الفكرة التي تؤمن بها الأحزاب قريبة من روح المجتمع ومن اهدافه وتطلعاته الحقيقية كلما كانت للأحزاب قواعد جماهيرية عريضة، وكلما كانت البلاد مستفيدة من نشاطات هذا الحزب، والعكس صحيح ايضا أ ي عندما تكون الفكرة التي ينطلق منها الحزب عنصرية أ و طائفية أ و حتى تقوم على أساس العنف ونفي الآخر كلما تضرر منها المجتمع وضاقت الجماهير بها ذرعا، وغالبا ما تبنى العلاقة هنا بين الأحزاب والمجتمع على الشمولية والتعبئة. ومن المتعارف عليه ان النوع لأ ول من الأحزاب أ ي الم ي يحمل برامج سياسية هادفة ونابعة من فكرة تقوم على بناء الم ولة واعمارها توجد في الم ول المتقدمة، اما الأحزاب السياسية التي تتبنى افكار تميل إلى نصرة قومية انصارها أ و طوائف غالبا ما توجد في الم ول غير المتقدمة. ينظر: ليث الزبي ي، المشكلات السياسية في عالم الجنوب، بغداد: بلا، ٢٠١٤، ص ١٧.

رأيهم بشان ادارة الدولة، فانتهى المطاف الى اختيار الاسلوب النيابي[٢] بعده اكثر تلاءما مع الديمقراطية، فالشعب يختار من يمثله لادارة الدولة، وضمن امكانية مراجعة اداء النواب والرقابة عليهم، وبهذا يتحقق السيادة للشعب، ومع ذلك فان النظام الديمقراطية الذي انتشر تطبيقاته في دول العالم خصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة، لم يكن واحدا، انما كان بغلبة الديمقراطية وفقا للفهم والتطبيق الغربي، والذي يمتاز باعلاه مؤسسات نيابية والحريات والمساواة بين المواطنين وتداول السلطة ووجود الاحزاب السياسية[٣].

ان النظم السياسية التي عرفتها البشرية متعددة، ومنها: نظم حكم الفرد التي تتجه الى الديكتاتورية، يقابلها نظم حكم ديمقراطية تغلب عليها النيابة والانتخاب والفصل بين السلطات[٤]، وحتى يقام نظام حكم ديمقراطي يتطلب: وجود برلمان، وتداول السلطة، والفصل بين السلطات، والسيادة للشعب، ووجود دستور دائم، وسيادة للقانون، وحرية التعبير عن الرأي، وحرية تكوين الاحزاب[٥]، الا ان التطبيق على الارض يفرز بعض الاختلاف، مما يظهر بكون النماذج المطبقة ليست كلها مستقرة ولا بمستوى واحد، وبهذا ظهر علينا صياغات نظرية مختلفة لقياس ديمقراطية البلدان، وكان من بينها مؤشر الديمقراطية وهو تقرير سنوي وثائقي يصدر بانتظام منذ عام ٢٠٠٦ تعده (وحدة الاستخبارات الاقتصادية)، التي تتبع قطاع الأعمال الخاصة،

---

٢ –الديمقراطية، كلمة تتضمن عدة معاني، من بينها ان يكون للشعب شأن في حكم البلاد، وبدأ الامر بصيغة مباشرة عبر الاجتماع في اماكن عامة والتصويت على القرارات التي تعدها هيئة حاكمة أو نخب سياسية، الا ان ازدياد عدد السكان وازدياد القضايا المطروحة للنقاش قد حال دون الاستمرار بهذا النوع من الديمقراطية، فتم اختراع الديمقراطية غير المباشرة أو النيابية التي تعني بان يقوم الشعب بانتخاب من يمثله وهؤلاء المنتخبون هم من يقوم باتخاذ القرارات بمفردهم احيانا، أو عن طريق اشراك الشعب في الاستفتاءات على الامور المهمة في احيان أخرى. ينظر: صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وابعاده، الطبعة الأولى، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩٠، ص ٤٩ – ٢٥٠.

٣ –فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، بيروت: العارف للمطبوعات، ٢٠١٣، ص ٨٤ وما بعده. وينظر:

Cherif Bassiouni, and others, democracy its principles and achievement, Geneva, Inter-Parliamentary Union, 1998, pp: 5-6. http://www.ipu.org/PDF/publications/DEMOCRACY_PR_E.pdf

٤ –حميد حسون خالد، الانظمة السياسية، بغداد: مكتبة السنهوري، بلا، ص ٧.

٥S.W.R. de A. Samarasinghe, Democracy and Democratization in Developing Countries, Boston: Department of Population and International Health Harvard School of Public Health, July, 1994, pp: 7-8. https://www.hsph.harvard.edu/ihsg/publications/pdf/No-7-1.PDF

ضمن مجموعة الإيكونوميست البريطانية، ويتضمن ٦٠ مؤشر لقياس حالة الديمقراطية في بلدان العالم المختلفة، توضع تحت خمس فئات مختلفة : العملية الانتخابية والتعددية، وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية، والحريات المدنية، والتي وزعت دول العالم على صعيد تطبيقات الديمقراطية الى اربع مجموعات وهي: الديمقراطيات الكاملة، الديمقراطيات المعيبة، والأنظمة الهجينة، الأنظمة السلطوية[٦]، بحسب تطبيقاتها للديمقراطية ومدى انطباق تلك المؤشرات عليها.

وحتى نصل الى مضمون الديمقراطية التي شرع العراق بتطبيقها، بقدر علاقتها بالاحزاب السياسية، وبالعامل الخارجي المساعد في تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣، لا بد من الرجوع قليلا، الى رؤية الاحزاب السياسية العراقية الى الديمقراطية التي يتوجب ان تقام في العراق، وكيف سعت الى تطبيق منظورها للديمقراطية بعد ان تغير النظام السياسي واسس نظام آخر بديل عنه في العام ٢٠٠٥.

ان الديمقراطية عدت من ضمن الشعارات التي رفعتها معظم الأحزاب السياسية العراقية المعارضة في فترة ما قبل عام ٢٠٠٣، وعلى الاخص غير الدينية منها، مثل الاحزاب الكردية وحزب المؤتمر الوطني، وحركة الوفاق الوطني،.. حيث كانت هذه الكلمة سهلة ومتداولة في خطابات قادة الأحزاب وممثليها، للتعامل مع الحالة الشمولية التي كان يتصف بها النظام السياسي السابق، رغبة منها لاقناع الغرب بانها قادرة على ادارة نظام ديمقراطي اذا ما اتجه الغرب إلى تغيير النظام السابق. والحديث هنا عن رغبة باقناع الطرف الذي سيقوم بالتغيير كون هناك بديل ديمقراطي يمكن ان يظهر في العراق، اما امتلاك برنامج لجعل العراق بلدا ديمقراطيا في خضم الوضع المجتمعي

٦- ففي تقرير عام ٢٠١٤ مثلا، كانت البلدا ن التي عدت من بين الديمقراطيات الكاملة ٥ ٢د ولة، في حينا ن الديمقراطيات المعيبة بلغت ٣ ٥د ولة، في حينا ن الانظمة الهجينة بلغت ٦ ٣د ولة، والانظمة المتسلطة ٣ ٥د ولة، وهو ما يؤشرا ن مؤشرات وجود ديمقراطية لا تطبق بشكل واحد في كلد ول العالم بفعل عوامل داخلية وخارجية عدة. ينظر تقرير عام ٢٠١٤: **Democracy Index 2014 Democracy and its discontents A report 2014, London: The Economist Intelligence Unit, 2015. http://www.sudestada.com.uy/Content/Articles/421a313a-d58f-462e-9b24-2504a37f6b56/Democracy-index-2014.pdf**

وموقع التقرير: http://www.eiu.com/home.aspx

والسياسي الذي يعيشه العراق وسيطرة البنى القبلية والدينية، وضعف التيار المدني فانه اثبت ان تلك الاحزاب لم تمتلك برنامجا سياسيا لاحداث الانتقال الديمقراطي يتناسب ووضع وخصوصية العراق[٧].

اما عن الأسباب التي كانت تدفع تلك الأحزاب لتبني الديمقراطية، وجعلها من ضمن برامجها وشعاراتها السياسية فيمكن ان نوضحها من خلال الاتي:

١-الديمقراطية وسيلة لمحاربة الدكتاتورية: اذ تعد الدكتاتورية من اهم العيوب التي عانت منها الأنظمة السياسية في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣، فبعد ان كان النظام الملكي فيه فسحة ولو بسيطة من الديمقراطية، اصبحت مقدرات البلاد بعد العام ١٩٥٨ وسياساتها الداخلية والخارجية وسيلة بيد الحاكم يتصرف بها بحسب مزاجه ونظرته الشخصية وتقديره للأمور. وباستثناء قانون الجمعيات والأحزاب الذي صدر في عهد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٠، والذي لم يرى النور الا لأشهر معدودة فأن اي مجال لظهور أحزاب سياسية قادرة على التنافس السياسي السلمي لم يكن موجودا حتى لو وجدت مكاتب أو تسميات للأحزاب[٨]، وهو ما دفع بعض الاحزاب الى العمل السري، وبكل الاحوال فالعبرة في العمل السياسي الحزبي ليس بالعمل السري انما العمل في محيط تنافسي سلمي ضمن فلسفات وبرامج يرغب بها المجتمع، وهو ما لم يكن متاحا وهو ما اضطر تلك الأحزاب إلى ان تنتهج طريق المعارضة من خارج البلاد، ودعت إلى نشر الديمقراطية ومحاربة الدكتاتورية[٩]. بمعنى

---

٧ وتنتهي عدة تحليلات الى ان الاحزاب الليبرالية لم تكن تملك أي أطر سياسية فكرية وتنظيمية داخل صفوفها، كما انها لم تنجح في اظهار مشروعية دولة. ينظر:

Melani Cammett, Democracy in Post-Invasion Iraq, Brown University, In: 2 February 2015, pp: 4-5. http://watson.brown.edu/costsofwar/files/cow/imce/papers/2013/Democracy%20in%20PostInvasion%20Iraq.pdf

وايضا: ناجي الوي، الأحزاب العراقية أحزاب براغماتية تفتقد للطابع الفكري، في: ٣١ ايار ٢٠١٤. http://www.najialghezi.com/index.php/%D9%9%81%D9%83%D8%B1%D9%8A.html

٨-ينظر: عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن(١٩٥٠ - ٢٠٠٠)، الطبعة الرابعة، دمشق: المركز العراقي للاعلام والدراسات،٢٠٠٥، ص ص ١٥ ٤ -٤١٩.

٩ وبعض الأحزاب مثل الحزب الشيوعي بقي يعمل في الساحة الداخلية كتيار اكثر منه كحزب وتنظيم سياسي، ولكن دون ان يبوح بآرائه المتعلقة بدكتاتورية النظام حتى اتيحت له الفرصة للظهور عام٢٠٠٣. ينظر: هادي حسن علوي،=

أن الديمقراطية كانت بديلا للديكتاتورية وتمثل نقدا ومعارضة للنظام السياسي السابق على العام ٢٠٠٣.

٢-الديمقراطية وسيلة لكسب الدعم الدولي: جعلت الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة من نشر الديمقراطية في العالم هدف لها، وهذه سمة بقيت ملازمة لتلك الدول على اعتبار انها من ضمن مبادئ النظام الليبرالي الذي تؤمن به، وقد ازدادت اهمية الديمقراطية في فترة الحرب الباردة اذ صارت الدكتاتورية والأنظمة الاستبدادية محسوبة على الاتحاد السوفيتي على اعتبار ان الأنظمة الشيوعية لا تسمح باعتماد النظام الانتخابي التنافسي للوصول إلى السلطة[ ]، وصارت الأنظمة الليبرالية محسوبة على الدول الغربية والولايات المتحدة. وهكذا، ومن اجل ان تحصل الأحزاب السياسية العراقية المعارضة على الدعم الدولي كان لابد لها من ان ترفع شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان، وفعلا فقد كان ذلك مهما جدا، اذ سرعان ما تبنت الدول الغربية والولايات المتحدة على وجه الخصوص ملف المعارضة العراقية في الخارج[ ]، وبدأت تقدم لها المساعدات بمختلف صنوفها المادية والاعلامية، والمعارضة من جهتها اخذت تركز على دكتاتورية النظام وتعد العالم ان الديمقراطية سوف يكون الأساس الذي تبني من خلاله الدولة العراقية القادمة[ ].

اما الأحزاب الإسلامية فانها لم تعارض حاجة العراق إلى اعتماد نظام سياسي ديمقراطي، يلبي مطالب المجتمع في وجه سطوة النظام السياسي؛ ورغم انها ذات محتوى شمولي (بحكم قيامها على اجندات والركون إلى حشد الانصار والولاء والتعبئة

=أحزاب المعارضة في العراق٩٦٨ +٣٠٠ ٢، بغداد: دار الكتب العلمية، بلاص ٠ ٣. وايضا: تغريد حو ن، فكرة الديمقراطية بين النشأة والتعزيز في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٦، جامعة بغداد،٢٠٠٨، ص ١٠ ٢- ١ .٢١

١- ياسمين نو ي علي، توظيف الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠٠٩، ص ١ ٤ ٢٠٠٩٤، ص ٨ + ٩ ١.

١- ولا ينف ذلكا ن الولايات المتحدة نفسها هي من ساعدت على تبلور بعض صور المعارضة، وابرازها خلال عقد التسعينات. ينظر: قيس ناصر راهي،، رؤية فرنسيس فوكوياما لبناء لما ولةبد ولة العراق ما بعد صدام نموذجاً، مجلة الخليج العربي، العدد ٣ و ٤، جامعة البصرة،٢٠١٤، ص ٢ ٧ + ٤ ١٧.

١ - نزار بلإ ن، كردسة ن جنة الله وجحيم امة، الطبعةلأ ولى، عط ن: بلا،٢٠١٠، ص ٢ ٠ ٣٥٠ ٥.

على اسس الهوية الفرعية، والدعوة الى منطق تعتقده انه الحق وفقا لعقائدها) الا انها كانت بحاجة إلى دعم الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة من اجل احداث التغيير في العراق[ ]. وهذه الاحزاب كانت تقف على الضد من النظام السياسي[1] آنذاك، ولكنها في الوقت عينه لم تكن تؤمن بالعمل الديمقراطي بصيغته الغربية، والأسباب التي تقف وراء عدم تبنيها للديمقراطية بصيغتها الغربية كثيرة، من بينها على عجالة الآتي:

أ- علاقة الديمقراطية بالإسلام: فجوهر الديمقراطية يقوم على اعطاء الاغلبية سلطة ادارة الدولة مهما كان مزاج الاغلبية وقيمه بشرط احترام بعض المبادئ الاساسية الجامعة والضامنة للتعايش السلمي ولحكم القانون، ومن غير الممكن ان يتم الجمع ما بين الديمقراطية والفكر الإسلامي، الذي يمتاز بوجود ثوابت عدة لا يمكن معها ان يسمح بحرية تناول اي مجموعة لتلك الثوابت وتجاوزها، ومن بينها ان الاحكام تستنبط من نص قرآني وليس من اجتهاد بشري[ ]. وترى الاحزاب الاسلامية هنا بأن العيب ليس في الإسلام لأنه لا يأخذ بالديمقراطية بل ان الديمقراطية هي ليست بالضرورة الطريقة الصالحة للحكم في كل الظروف، فالنظام السياسي الناجح هو الذي يستمد طريقة حكمه من البيئة التي يوجد فيها. وعلى هذا الأساس فلم تكن علاقة الأحزاب الإسلامية في العراق بالديمقراطية بالعلاقة الواضحة، رغم ان البعض منها يحاول ان يعطي انطباع للآخرين من انه يتخذ من الديمقراطية طريقة للحكم. وهو ما يعطي فسحة للتفسير بكون دافع تغيير النظام السياسي مهما كانت الوسيلة والتحالفات والطروحات حاضرا بشكل كبير عندما اظهرت تلك الأحزاب خطابا سياسيا يشير إلى انها تتبنى الديمقراطية[ ].

---

[1]-ناجي الو ي، الأحزاب العراقية وإشكالية العمل السياسي، في: ١٨ حزيرا ن٢٠١٥.
http://www.najialghezi.com/index.php/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8% A7%D8%B3%D9%8A.html

١- ينظر: احمد عبد الكريم عبد الوهاب، موقف الفكر العربي الإسلامي من الحداثة، اط وحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠٠٨، ص ص ٢ ٥ ٦. وايضا: مصطفى احمد مصطفى، ماهية السلطة في فكر الأحزاب الإسلامية العراقية المعصرة، اط وحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠٠٨، ص ص ١ ٤ ٤.

١-تعد العلاقة بين الإسلام والديمقراطية من العلاقات الشائكة، والتي لا نرغب بالخوض فيها كونها ستدفع الموضوع بعيدا عن غايته، وللتفصيل في هذه العلاقة، قدر تعلق الامر بالأحزاب الإسلامية العراقية، ينظر: شتو ي عبد مطر،=

ب–الثقافة التقليدية للنخبة السياسية: والسبب الآخر الذي حال دون ان تتبنى الأحزاب الإسلامية للديمقراطية في شعاراتها وبرامجها السياسية على العكس من الأحزاب الليبرالية أو العلمانية هو نوعية المناهل الثقافية للأحزاب الإسلامية، التي تعتمد في دراستها وتعاليمها على التاريخ الإسلامي وهو في معظمه حوادث تقليدية تخلو من الحداثة والتطور الا ما ندر، كما انها تقوم على التعبئة والولاء، وليس دعم قدرة الافراد على الاختيار في ظل نظام تنافسي، وهذا ما جعل هناك حاجزا بينها وبين تبني الديمقراطية(٦ ١).

وهناك سبب آخر اقل حدة، الا وهو ان اغلب الأحزاب الإسلامية العراقية قد نشأ في ايران، أو لجأ اليها، والاخيرة تبنت قيما محددة للحكم (ولاية الفقيه)، الذي تمارس الديمقراطية في اطار ما يحدده الولي للامة من قيم واشخاص صالحة، وتلك الأحزاب اما تاثرت أو اعتنقت الصيغة الايرانية للحكم، ورغبت بتطبيقها في العراق، مع مراعاة وجود اختلاف في البيئتين العراقية والايرانية. وطالما ان اغلب الأحزاب الإسلامية انما هي أحزاب شيعية، هذا الامر تسبب بوجود نظرة إلى الديمقراطية كونها اقرب إلى الخطاب منها إلى الممارسة الفعلية، ويدلل على ذلك مسالتين: كون المضمون الإسلامي لا يجيز بان يعلى عليه، ويضع ضوابط لسقف الحريات المدنية وهو منظور شمولي في المحصلة، والمسالة الثانية هي ما ظهر من تطبيقات في العمل السياسي وفي اعمال العنف التي شهدها العراق اذ كان اغلب اطرافها هم أحزاب إسلامية تباينت احجام مسؤولياتهم في انحسار التعددية الاجتماعية والسياسية في

=الديمقراطية بين المفهومين–الغربي والإسلامي–، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد ٦، جامعة تكريت، ٢٠١٠، ص ص ٩٤ + ١٩٥. وايضا: عبد العظيم جبر حافظ، الأحزاب السياسية الإسلامية العراقية(دراسة نقدية)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص ص ١ + ٢٢. وايضا: حسن مهول عباس الغزالي، موقف الأحزاب والتيارات الدينية على الساحة العراقية من قضية الديمقراطية، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٢٧، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ص ٨٥ + ١٩٠.

١–ناهدة محمد نون، عقيدة انتظار المهدي في الفكر الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ص ٤٧ – ٦٥.

العراق( ). ومن ثم فان ما تعتقده تلكٌ الاحزاب لا يتفق مع القيم الديٰمقراطية التي تدعو الى حكم القانون والمساواة وحرية التعبير،..( )[٨].

اذن، كانت الديمقراطية موجودة في مبادئ وشعارات الأحزاب السياسية العراقية التي توجد في المشهد السياسي، في مرحلة سابقة على عام ٢٠٠٣، ولكنها في الغالب كانت مجرد نظريات تتناسب والظروف التي كانت تعيش في ظلها تلك الأحزاب، ولم تكن نابعة عن ايمان حقيقي، ووهو ما اثبته التطبيق الفعلي للديمقراطية الذي سيتم مناقشته في النقطة التالية.

بعبارة أخرى، ان الاحزاب العراقية تعاملت مع الديمقراطية كوسيلة وليس بوصفها غاية لبناء نظام سياسي، وكان العامل الخارجي عامل ضابط في اعادة صياغة النظام السياسي وتوجيهه صوب اعتماد الديمقراطية، الا ان كثرة الاختلافات بين الاحزاب العراقية دفع النظام السياسي الى ان يكون توافقيا اكثر من كونه متعلق بالاصل الديمقراطي النيابي.

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية وواقع الديمقراطية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣

تختلف طريقة تعامل اي حزب سياسي مع الوقائع التي تصادفه في مرحلة ما قبل الوصول إلى السلطة عن مرحلة ما بعد الوصول اليها، ومرحلة السلطة هي بمثابة المختبر والمحك الذي يقاس من خلاله مدى جدية الأحزاب في تطبيق برامجها وشعاراتها السياسية. وبقصد جعل تجربة الاحزاب في التعامل مع السلطة سلة وممكنة، فقد لجأت الديمقراطيات الغربية المستقرة إلى انضاج صيغ ان أحزاب المعارضة تمارس السلطة في الظل من خلال الرقابة والنقد، وتشكيل حكومات ظل، فضلا عن قبول

١–خضر عباس عطوان، الأحزاب الإسلامية العراقية في مواجهة معضلات السلطة، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٧٨، دبي: مركز الخليج للأبحاث، آذار ٢٠١١، ص ص ٥ ٤ ٦ ٤.

١–شروق اياد خضير، الأحزاب الإسلامية وإشكالية الديمقراطية في العراق (دراسة تحليلية نقدية)، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٥٠، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ص ٤٩ ٥٢ ١. وايضا: محمد عمارة، الشورى الإسلامية والديمقراطية الغربية، وقائع مؤتمر الإسلام والغرب في عالم متغير، استخرج بتاريخ: ٢٢ تموز ٢٠١٥. http://www.islamtoday.net/files/w_e_di/P_14.htm

الدخول في ائتلافات حكومية، وبذلك يتهيأ لها تجربة لممارسة السلطة عند توليها، لا ان تبدأ من فراغ، والاكثر منه ان المؤسسات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة تبقى قائمة لتعكس استمرارية النظام السياسي. وفيما يخص الأحزاب السياسية العراقية فان نظرتها للدولة والسلطة اختلف في مرحلة ما قبل الوصول إلى السلطة عن مرحلة ما بعدها. وهذه السمة هي قديمة تعود إلى بدايات تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١، وازدادت وضوحا في فترة ما بعد عام ١٩٥٨، عندما كانت النخبة العسكرية والنخب المعارضة تنتقد النظام الذي يظهر وتصفه بالمتسلط والمستبد وتعد الشعب بحكم اكثر ديمقراطية واكثر مراعاة للحريات العامة في حالة وصولها إلى السلطة، ولكنها عندما تصل إلى السلطة تظهر سلبيات ادائها واضحة، والامر ممتد منذ عام ١٩٥٨ لغاية ٢٠٠٣[١]. هذه هي البيئة الفكرية والسّياسية التي وجدتها الأحزاب العراقية امامها، اي نحو عدة عقود من الاستبداد المتعدد الاوجه، ومن ثم لا وجود لثقافة ديمقراطية بين المجتمع.

ان وجود رؤية للأحزاب العراقية لكيفية ادارة البلاد، وتطبيق الديمقراطية لم يكن ليشكل عملا سياسيا مقدرا لولا وجود متغير آخر اكثر اهمية الا وهو ان الأحزاب العراقية انما تم تنسيق اغلب جهودها في دفع العراق نحو الديمقراطية بفعل أمريكي، وهو ما تم في مؤتمرات عدة خارج العراق اهمها مؤتمر لندن ٢٠٠٢، وغيره، وكلها ناقشت مسالة نظام الحكم في عراق ما بعد تغيير النظام، وكان الداعم الاكبر في هذا الشان هو اتجاه الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ إلى تبني قانون تحرير العراق، وتشكيل المؤتمر الوطني العراقي، ثم في عام ٢٠٠٢ وصف الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن العراق كـ(نظام سياسي) بانه محور الشر، وحدد ثلاثة اهداف تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها: ازالة اسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق، وقطع صلة النظام السياسي بما ادعته ارهابا، ودفع العراق لتبني الديمقراطية، واتجهت الولايات المتحدة

---

[١]– مجموعة باحثين، كردستان العراق إقليم فيدرالي امام ولة؟، الطبعةالأ ولى، بغداد: مركز العراق للدراسات، ٢٠١٤، ص ص ٨ ٢. وايضا: عماد خلف جو ي، سلطة الحزب الواحد واثرها في المشاركة السياسية دراسة تحليلية العراق نموذجا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدبلوماسية، الجامعة المستنصرية، ص ص ٥٠+١١٨. وايضا: شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، الطبعةالأ ولى، لندن : دار الحكمة، ٢٠٠٠، ص ص ٩ ٥.

إلى الدخول في حرب مع العراق في اذار ٢٠٠٣ اسقطت معه النظام السياسي، وظهرت على اثره الأحزاب امام محك الواقع السياسي في ظل فراغ سلطة تام، ولم تظهر اي قوة قادرة على ادارة البلاد في ظل وجود سلطة الحاكم المدني السفير بول بريمر الذي اسس مجلس الحكم الانتقالي في تموز ٢٠٠٣، ثم وضع خارطة طريق في تشرين الثاني ٢٠٠٣ لتحويل العراق إلى دولة ديمقراطية على صعيد الاجراءات، بحلول نهاية العام ٢٠٠٥(٢). اي ان الديمقراطية لم تكن متعلقة ببرامج تتبع الاحزاب السياسية انما اقترنت بالارادة الامريكية التي اطلقت عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ للتعبير عن اتجاه لتغيير النظام السياسي، ثم تحت تاثير التعجيل ببرنامج انتقال السلطة من الحاكم المدني الى العراقيين تم اتفاق تشرين الثاني ٢٠٠٣(١).

وما يلاحظ ايضا، ان السفير الامريكي بريمر اسس في الوقت عينه قاعدة مهمة في العمل السياسي، الا وهي ان العراق مجتمع منقسم، ضمن نسب افتراضية لدى الولايات المتحدة، وان الطريقة الافضل لادارة الدولة هي عبر الديمقراطية التوافقية، والمحاصصة، اي تقدير عدد المناصب التي ياخذها كل مكون من المكونات الاجتماعية، وهي القاعدة التي حكمت عمل مجلس الحكم، ثم استمرت مع حكومة اياد علاوي المؤقتة، ووجدت اول تطبيق لها رغم وجود الانتخابات الديمقراية في عهد حكومة ابراهيم الجعفري الانتقالية عام ٢٠٠٥، والتي سرعان ما انتقلت من جانبها السياسي إلى الاعمال التنفيذية المختلفة، ليحكم بها العراق ويستمر من خلالها تجاهل لنتائج الانتخابات، اي تجاهل للديمقراطية، تحت عنوان: ضمان مشاركة جميع العراقيين في الحكم، الا انه ضمان قائم على وجود نسب افتراضية وليس على قاعدة ان الكل يشارك من دون التقيد بالنسب(٢).

٢- حسن تركي عمير، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق:دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد ٥٨، جامعة ديالى،٢٠١٣، ص ص ٤٨ + ١٥٠.

٢Patrick Basham, Can Iraq Be Democratic?, Policy Analysis, No. 505, Washington: the Center for Representative Government of the Cato Institute., January, 2004, pp: 3-5. http://object.cato.org/sites/cato.org/files/pubs/pdf/pa505.pdf

٢- احمد ابريهي علي، الديمقراطية التوافقية ومحنة العراق، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، في: ١٥ نيسان ٢٠١٦. http://www.alnahrain.iq/?p=2855

وما ميز مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ انه ظهر في العراق كل الوان الطيف السياسي، اذ ظهر في العراق تعددية سياسية امتدت على مساحة واسعة من الاهتمام الفكري: الاحزاب الماركسية، والاحزاب الاسلامية، والاحزاب الليبرالية، والاحزاب القومية[٢]، ولم يمنع سوى مجموعتين[٣] من ممارسة العمل السياسي الرسّمي: الاتجاه القومي العربي ممثلا ب(حزب البعث المنحل)، والاتجاه السلفي التكفيري (السني)، وما عداه حظي بدعم من الولايات المتحدة للعمل السياسي واستمر لما بعدها، وان تباينت قوة كل منها على الارض، وان تباين مدى ايمانها بالعمل الديمقراطي. لكن هذا لا يمنع من القول، ان الديمقراطية بقت اضعف الموجودات على الصعيد الفعلي، فالأحزاب السياسية التي تنافس في الانتخابات عام ٢٠٠٥ أو ٢٠١٠ أو ٢٠١٤، لم تختلف عن التي كانت حاكمة قبلها من حيث نظرتها للعمل الديمقراطي، طبعا مع وجود استثناءات ومع وجود لمحات ايجابية لا يمكن بخسها أو نكرانها، الا ان جل ما تريده الأحزاب السياسية بعد عام ٢٠٠٣ هو ليس العمل بالطريقة الديمقراطية للحكم بل هو ان تضمن عن طريق الديمقراطية مكان لها في السلطة، الا ان السلطة لم يعد بالإمكان احتكارها من قبل تنظيم واحد كما هو الحال مع تنظيم الضباط الاحرار أو من قبل حزب واحد كما كان الحال مع حزب البعث (المنحل)، وبالتالي فأن نيل جانب من السلطة من خلال الديمقراطية يعتبر هو الهدف الأساس لتلك الأحزاب، وطالما ان العراق:

–دولة متعددة الاثنيات والاديان والمذاهب

–وطالما ان الاتجاهات السياسية بكل الوان الطيف قد ظهرت، وسعت للمشاركة: جماهيرية ونخبوية، اثنية ومذهبية وقبلية، علمانية وشمولية،..

–وطالما ان اغلب من امتلك فاعلية على الارض هو من تعلق بالانتماءات الأولية الفئوية، وتبنى خطاب عنصري، أو اعتمد على دعم خارجي

٢ –عبد العظيم جبر حافظ، اشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيير السياسي، بغداد: مطبعة الابداع، ٢٠١٥، ص ١٢٠ وما بعدها.

–وطالما ان العراق بات ساحة في الصراع الإقليمي: ايراني–عربي–تركي، وهو ما جعل امكانية بروز اي قوة سياسية–فئوي على قمة الهرم السياسي مدعاة لخسارة اطراف محلية وإقليمية.

لهذا، اتجهت الولايات المتحدة إلى دفع العراق للاستمرار في تبني الديمقراطية التوافقية على قاعدة المحاصصة التي طبقت في زمن مجلس الحكم، اي ان الانتخابات ستكون تنافسية في مراحلها الاولى، لكن لن يعتد بكل نتائجها لتشكيل حكومة وادارة الدولة، انما سيتم بعدها تشكيل ائتلاف من كل القوى السياسية ليتم اشراك الجميع بصيغ توافقية[٢].

هذه الرغبة، وطريقة عمل الأحزاب السياسية على ارض الواقع، في تقديم خيارات العنف في بعض الاحيان على خيارات التعايش، والتنافس السلمي، رغبة بالحصول على ميزة على منافسيها او احتكار العمل السياسي ضمن مناطق محددة تمثل قواعدها الجماهيرية، نقول انه ابعدت العمل الديمقراطي عن معناه الحقيقي واستبدلت الديمقراطية الاصلية بالديمقراطية التوافقية، وكانت القاعدة التي تعمل عليها كل القوى انه لا يمكن ضمان بقاء العراق موحدا اذا ما طبقت الديمقراطية النيابية بصورتها الحقيقية؛ في ظل تجاهل ان النظام الفدرالي واللامركزية التي شرعها الدستور تعطي علاجات اكثر واقعية في علاج مشكلة الانقسام والتعدد من الواقعية بامكانية سحب الاختلاف ليكون له وجود عند المستويات الاقليمية وليس عند الحكومة الاتحادية.

والديمقراطية التوافقية هي شكل من اشكال الديمقراطية التي يشك البعض من العلماء والمفكرين في ان تكون نوع من انواع الديمقراطية الحقيقية، بكون الاخيرة: الشعب يعبر عن ارادته سواء بشكل مباشر أو عبر ممثليه بما لا يخل بالسلم الاهلي أو بحكم القانون[٢]. في حين ان التوافقية لا تعتد بنتائج صناديق الاقتراع انما[٢] تعيد

---

٢ –حسن تركي عمير، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق:دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، جامعة ديالى، العدد ٥٨، ٢٠١٣، ص ص ٤٨ + ١٥٠.

٢ – زياد طارق عبد الرزاق، اتجاهات الرأي العام العراقي بعد يوم ٩/٤/٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ص ٤٦ ١.

تكييف النتائج في تفويض المناصب السياسية والتنفيذية استنادا الى معايير التوازن بين القوى الموجودة في المجتمع. ومن ثم الاتجاه الحاصل هو اشراك الجميع في كل السلطات واهمها الحكومة.

ومع تاصيل العمل التوافقي، واستمرار المحاصصة، تاثر اهم مبادئ الديمقراطية الا وهو وجود معارضة للحكومة، داخل مجلس النواب أو خارجه، فكل القوى السياسية تشترك بالحكومة استنادا إلى اوزانها ووجودها في مجلس النواب، ومن ثم فان المعارضة معدمة، وهو يقود الى نتيجة واحدة خطرة على العمل الديمقراطية انه لا رقابة فاعلة داخل السلطات[٢].

بمعنى آخر، لقد ارادت القوى التي اثرت على العمل السياسي العراقي من وراء تطبيق النظام التوافقي تحقيق غايات محددة متعلقة باستقرار النظام السياسي طالما ان المجتمع العراقي شهد انقساما على اثر التغيير الذي حصل في النظام السياسي بين مجموعات ايدت الاحتلال واخرى اتجهت لمقاومته ومجموعة ثالثة ترى ان العمل السياسي كفيل بانهاء الاحتلال، وتصاعد الانقسام ليمتد الى المجتمع في انشطة متسلسلة تورطت فيها اطراف متعددة، ومن ثم لم يكن من الحكمة اللجوء الى الديمقراطية النيابية التامة[٢]. بعبارة أخرى، ان الأسباب التي ادت إلى ان تتبنى الأحزاب السياسية العراقية الديمقراطية التوافقية وليس الديمقراطية الحقيقية، فهي كثيرة ومنها الاتي:

١ – طبيعة برامج الأحزاب السياسية:

تتميز برامج أغلب الأحزاب السياسية العراقية بانها برامج تقوم على أساس دعم الهويات الفرعية: المذهبية والقومية، ولا تمتلك اغلب تلك الأحزاب اي برامج سياسية

---

٢ – قارن: فالح زكي حسن، الانتخابات البرلمانية وإعادة هيكلية النظام السياسي في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص ص ٣٨٥. وايضا: إبراهيم علي محمد، رشيد عمارة، أداء الحكومة العراقية ٢٠٠٥-٢٠٠٩، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد ٧، جامعة تكريت، ٢٠١٠، ص ص ٤٥ – ٦٥١.

٢–ياسين سعد محمد البكري، إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٧،الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص ص ١ – ٦٤.

تسيير عليها اثناء ممارستها للسلطة باستثناء الاحزاب الكردية، اذا ما عرفنا البرنامج السياسي بانه : بيان رسمي وإعلان بعقيدة حزب سياسي وقيمه ومواقفه السياسية، والتزامه بتحقيق غايات محددة، فعقائد الاحزاب الدينية والماركسية والقومية واضحة ويغيب عن عن الاحزاب الليبرالية الجانب العقائدي، في حين الالتزام بموقف بقصد تحقيقه فان الذي يغلب على اداء الاحزاب هو الوصول للسلطة وضعف في الاطار الفكري والتنظيمي (باستثناء القدرة العاطفية على الحشد المتحققة لدى الاحزاب الاسلامية).

بعبارة اخرى، ان نصرة المذهب المعين والقومية المعينة هو البرنامج الأساسي للاحزاب السياسي، والمفارقة ان اغلبية هذه الأحزاب لا تجعل من العراق جزء من خططها المستقبلية، كأن تقوم على نصرة قومية تنتشر في اكثر من دولة يعد العراق واحدا منها، وهذا الحال ينطبق على الأحزاب العراقية الكردية، أو ان تقوم على نصرة مذهب ديني معين هو جزء من دين ينتشر في اكثر من دولة يكون العراق جزء منه( ). بمعنى اضاعة معالم العراق أو بعض اجزائه في دول إقليمية اخرى، وليس السعي إلى تقوية الدولة العراقية؛ وذلك بفعل ارتباطات تاريخية وعقائدية وولاءات متعددة؛ والسلوك المنفذ منذ اقرار النظام السياسي عام ٢٠٠٥ اشر ذلك، فكم الموارد التي تحققت للدولة العراقية لم يقابله عائد تنموي بل رافقه ارتفاع مؤشر عدم الاستقرار، بل ان تقرير مؤشر الديمقراطية السابق الذكر، وضع العراق في مراتب متاخرة جدا في سلم الديمقراطية، فهو في ذيل قائمة الانظمة الهجينة، اذ ادرج في التصنيف ١١٢ عام ٢٠٠٧ من مجموع ١٦٥ دولة، و ١١٥ عام ٢٠٠٨ من مجموع ١٦٦ دولة، و ١١١ عام ٢٠١٠ من مجموع ١٦٦ دولة، و ١١١ عام ٢٠١٤ من مجموع ١٦٧ دولة، وكان اكثر جوانب الضعف الملاحظة في التقرير هي في الاداء الحكومي الذي يضعف معالم الدولة الديمقراطية، في حين المشاركة كانت مرتفعة في العراق بفعل

٢- سعد ي الابراهيم، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية، الطبعة الثانية، بغداد: دار الكتب العلمية، ٢٠١٤، ص ٨ ٤ ٣. وايضا: أنور سعيد الحيلو ي، مسودة قانو ن الأحزاب السياسية والمشر وع الديمقراطي في العراق، موقع فضائية الاتجاه، في: ١٢ شباط٢٠١٦. http://aletejahtv.org/index.php/permalink/68114.html

اعتماد الديمقراطية التوافقية التي تتيح وصول اكثر من حزب الى مراكز اتخاذ القرار واعادة صياغته[٢٩].

ان طبيعة برامج الأحزاب السياسية تجعل من عملية دمجها في نظام ديمقراطي حقيقي غير ممكن لأن الديمقراطية الحقيقية تقوم على أساس وجود تعددية في البرامج السياسية الغلبة فيها لا يمكن ان يتم تصورها الا في نظام تنافسي حقيقي، وليس تعددية طائفية وقومية جامدة تعبر الأحزاب داخلها عن حياة غير دينامية انما تقوم على التعبئة عبر ممارسة العنف والدعوة الى الخوف من الآخر، فكما اثبتت التجربة بأن الأحزاب العراقية الفالة هي من اعتبرت نفسها ممثلة للقوميات والمذاهب، وبالتالي فأن ما تكسبه من السلطة هو مكسب للمذهب وللقومية، وما تخسره هو ايضا خسارة لها، وهذا التفسير قد ولد احتقان وتفرقة في الشارع العراقي، حيث انقسم المجتمع بحسب تقسيمات الأحزاب السياسية العراقية، وصار هناك اسناد للديمقراطية التوافقية، فلا يمكن ان يرضى اي مكون بأن يكون له في الحكومة نفوذ اقل من غيره، حتى لو افرزت الانتخابات نتائج مخالفة أو معاكسة لذلك. والنتيجة الاخرى هي انحسار في قوة الاحزاب الليبرالية.

٢-الرغبة الأمريكية:

اتجهت الولايات المتحدة الى تبني ملف احزاب المعارضة العراقية بعد آب عام ١٩٩٠، ورعت مختلف الفعاليات التي قامت بها تلك القوى السياسية المعارضة، خاصة المؤتمرات التي عقدتها مثل مؤتمر فينا في حزيران عام ١٩٩٢ وصلاح الدين في تشرين الاول عام ١٩٩٢ ولندن في كانون الاول عام ٢٠٠٢، وغيرها، وفي كل تلك الفعاليات كانت الولايات المتحدة تتعامل مع القوى السياسية العراقية على انها مقسمة وتمثل مجتمع مقسم، وان كل منها يمثل هوية من الهويات الفرعية، فهناك أحزاب تمثل الشيعة العراقيين وهناك أحزاب تمثل السنة العراقيين، وأخرى تمثل

---

٢٩ وحدة الاستخبارات الاقتصادية،مؤشر الديمقراطية، في: ٢٣ نيسان ٢٠١٦.
http://www.sudestada.com.uy/Content/Articles/421a313a-d58f-462e-9b24-2504a37f6b56/Democracy-index-2014.pdf%D8%B3

الاكراد، وهكذا[ ]. وكانت التيارات الليبرالية التي يفترض ان تمثل التيار الاقرب للديمقراطية الغربية من التيارات التي يسلط عليها الضوء في تلك المؤتمرات الا ان الامريكان كانوا يدركون ان قاعدتها صغيرة بحكم الواقع المجتمعي في العراق. وبعد ان تمت الاطاحة بالنظام السياسي العراقي السابق، لم تتخلى الولايات المتحدة عن هذا النهج، بل انها استمرت تتعامل مع تلك القوى على انها قوى لا تحمل برامج سياسية وهي تمثل الهويات الفرعية واسس مجلس الحكم استنادا لذلك، اذ لا يوجد تمثيل لشخصيات حسبت على الاحزاب الليبرالية او الماركسية، انما حسبت على اساس كونها ممثلة لهوية فرعية وهو ما حدث مع الحزب الشيوعي (على الشيعة) وغيره.

ثم وضع قانون ادارة الدولة على هذا الأساس، ووضعت نصوص تشير إلى مجلس الرئاسة في الدستور الدائم استمر العمل بها حتى عام ٢٠١٠ (انتهاء الدورة البرلمانية الأولى)[ ]، فضلا عن تشجيع الكوتا وؤضع فقرة في الدستور تشير الى[٣] ان النظام الانتخابي يستهدف الوصول الى تمثيل كل مكونات الشعب العراقي (المادة ٤٩/ اولا) [ ]، وتم تضمين قانون الانتخاب صيغ التمثيل النسبي وضمان[٣] وصول الاقليات، اي ضمان وجود تعددية وليس ضمان وجود اغلبية، اي ان النظام ككل مصمم لدعم الحالة التوافقية، اي تشير الى كون التوافقية موجودة، وهذه الحقيقة، اي وجود هويات منقسمة في المجتمع يوجد من الأحزاب من يمثلها، هي احد الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تدفع لاختيار النظام البرلماني للعراق بدلا عن النظام الرئاسي أو الملكي، لأن النظام البرلماني هو الاكثر مقدرة على استيعاب هذه التعددية الطائفية والقومية، ويعمل على توزيع السلطة بشكل اكبر بين البرلمان والحكومة على عكس النظام الرئاسي الذي يفيد بان السلطة مركزة بيد رئيس الجمهورية[ ]. ٣

وبقيت الولايات المتحدة تصر على ان يشتمل النظام السياسي العراقي على كل الاحزاب التي تدعي تمثيل المكونات المجتمعية بغض النظر عن عدد الاصوات التي

---

٣ – نزار باقر، كردستان جنة الله وجحيم امة، الطبعة الأولى، عمان: الاهلية، ٢٠١٠، ص ص ٢٠ – ٣٥.

٣ –المواد ١٣٧ و١٣٨ و١٣٩ من الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥.

٣ –المادة ٤٩/ اولا، الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥.

٣-Marina Ottaway and Danial Kaysi, the state of Iraq, Carnegie Paper, Washington: Carnegie Endowment for International Peace, February 2012, pp: 5-7.

حصل عليها كل حزب سياسي، وعندما تخسر القوى السياسية التي تدعي تمثيل مكون معين في الانتخابات، فأن الولايات المتحدة لا تعترف بهذه النتيجة وتستمر بالضغط على القوى السياسية من اجل اعطاء هذا التنظيم السياسي دورا في الحكومة[٤]. بمعنى ان نتائج الانتخابات يتم تكييفها ومن ثم فان ما بدأ تنافسيا انتهى الى كونه غير تنافسي انما هي اتجاهات تصحيحية؛ ما ادراكنا ان الديمقراطية التوافقية مهمة للمرحلة التي يعيش فيها العراق، كون الديمقراطية من غير الممكن نسخها بكل تفاصيلها من الانموذج الغربي ليوضع في الحالة العراقية، فتجربة الانتخابات وتجربة الاحزاب اثبتت ان هناك عدم انسجام بين البيئة العراقية واصل النموذج الديمقراطي النيابي الغربي، فالاحزاب اسست على اساس كونها ممثل للهويات الفرعية وليس مشروع لبرنامج سياسي، والانتخابات اشرت انها اقرب الى كونها عملية عد وفرز من كونها اختيار عقلاني بين برامج سياسية، ومن ثم فان النموذج التوافقي هو نموذج مرحلي مهم في حياة العراق الا انه انتهى الى جكود في الحياة السياسية، فالاحزاب استغرقت في دفع العراق الى عدم الاستقرار وعمليات فساد منظمة، بقصد بقائها في ادعاء انها ممثل للهويات الموجودة ولم تدفع الى تنشيط حياة سياسية تنافسية يخرج منها بشكل تلقائي وواعي احاب تكون اقرب الى الاختيار الحر للناخبين.

٣–ضعف الأحزاب الليبرالية:

يوجد في العراق ومنذ عشرينيات القرن الماضي العديد من الأحزاب السياسية الليبرالية، ثم نمت في العراق احزاب اخرى ماركسية مثل الحزب الشيوعي، واستطاعت تلك الاحزاب ان تحصل على قاعدة في المجتمع العراقي الا ان عدم الاستقرار الذي دخله العراق بعد عام ١٩٥٨ اتجهت اغلبها اما للانسحاب وخوض العمل السري او التلاشي، وبعد عام ٢٠٠٣ لم يتغير حال الأحزاب التقدمية والتي تحمل برامج تؤمن بالحداثة والتقدم، فرغم ان النظام السياسي اصبح نظاما مفتوحا غير مقيد لحرية التعبير والتنظيم وتكيل الاحزاب، الا ان هناك قيود جديدة ظهرت في البئة الاجتماعية

٣– ب ن غانم احمد الصائغ، الولايات المتحدة الأمريكية والتحول الديمقراطي في ل ول العربية، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، العدد ٤، ٢٠١١، صص ٦ ٦ ٨ ٦.

والسياسية، وهذه القيود تتمثل في تنامي نفوذ الأحزاب الدينية، والفكر الديني لم يحرم الأحزاب غير الدينية من حق المشاركة في الانتخابات بل حرمها من القواعد الشعبية، حيث تمكنت الأحزاب الإسلامية التقليدية وعن طريق عدة اليات مثلها مؤسسات اجتماعية وسياسية، منها الجامع والحسينية والسلطة، والتاكيد انها الهوية التي تحيط بالفرد وتوفر له الحماية من الآخر في زمن غياب الدولة، من ان تكسب اغلبية الشعب العراقي لصالحها، ففي زمن غابت سلطة الدولة فيه احتمى المواطن بسلطة الانتماءات الأولية، وهي انتماءات شكلت أحزابها أو تشكلت في ظلها أحزاب عنصرية، ضمن اعمال استقطاب وتعبئة مرتفعة، لم تسمح بنمو فاعلية الأحزاب غير الدينية. بل وان هذه الأحزاب استفادت من عامل اخر الا وهو ان المحاصصة التي اتبعتها الولايات المتحدة لم تعطى مقاعدها إلى الأحزاب العلمانية انما اعطيت المقاعد حسب الهويات الفرعية، ومن يمثل تلك الهويات هو الأحزاب الإسلامية والأحزاب القومية، وهذا الامر عزز من قوة الأحزاب الإسلامية والقومية على حساب اضعاف الأحزاب العلمانية[٣].

وبذلك بقيت هذه الأحزاب محصورة في زاوية ضيقة هي النخبة المثقفة التي تستطيع ان تقاوم تيارات وامواج المحاصصة، ولكنها على الرغم من ذلك تعد غير كافية وغير قادرة على ان تمكن هذه الأحزاب الفوز ومن الممارسة الفعلية للسلطة السياسية[٣]. بمعنى آخر، ان وزن التياراتّ الليبرالية، هو ضئيل في المجتمّع، واصبح اصغر بفعل مسالتين: الاولى سياسة التعبئة العامة والشد التي تمارسها الاحزاب الدينية والقومية وسحب المواطنين اليها تخويفا من الآخر، ورغبة الحماية التي تطبع الليبراليين ومنصريهم والتي دفعتهم الى الانزواء وعدم ممرسة الحياة السياسية؛ ومن ثم اصبحت الحياة السياسية فيها قدر من التشوه.

وعلى هذا الأساس فشلت هذه الأحزاب في ان تقاوم المحاصصة وان تطرح برامجها السياسية التي تفترض وجود جو ديمقراطي حقيقي، وبقيت المحاصصة سارية،

٣Kenneth Katzman, Iraq: Politics, Elections, and Benchmarks, CRS Report for Congress, No. RS21968, Washington: Congressional Research Service, July , 2010, pp: 7-9.

٣- فاتن محمد رزاق الخفاجي، التسامح في فكر الأحزاب العراقية المعاصرة، الطبعةلأ ولى، بو وت : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،٢٠١٣ ص ٢٧٦.

وبقيت والأحزاب السياسية التي تستفاد منها فاعلة في البلاد[٧]. بل ولما كان النظام الانتخابي يتفاعل مع التوافقية، بكونه يشجع على صعود تعددية سياسية مفرطة للنظام وعدم القدرة على بلورة اغلبية كافية لتشكيل حكومة مستقرة، فان التوافقية انزوت لتكون وجه معبر عن المحاصصة في علاقة دفعت البلاد الى عدة ازمات سياسية بعد العام ٢٠٠٥ اي منذ تشكل النظام السياسي في العراق.

ومما تقدم، فمن الواضح، ان الأحزاب السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ انها لم تعد تأبه بنوع الديمقراطية التي تعمل في ظلها هل هي الديمقراطية الحقيقية المعمول بها في الدول المتقدمة، ام هي الديمقراطية التوافقية، ولكنها مع ذلك لم تلغي العمل بالنظام الديمقراطي ولم تعود بالبلاد إلى عهد الانقلابات والثورات، لأسباب اهمها: وجود الولايات المتحدة كضامن لاستمرار العمل بالنظام الديمقراطي في صيغته العراقية التوافقية القائمة على المحاصصة السياسية، والذي تاكد بوثيقة معاهدة سحب القوات الامريكية والتعاون الاستراتيجي لسنة ٢٠٠٨[٨]، فضلا عن ان التعددية والواقع السياسي بعد عام ٢٠٠٣ انتهى إلى ظهور العديد من القوى السياسية التي لا يمكن ان تسمح بان يحتكر حزب سياسي واحد العمل السياسي والسلطة، وهي قادرة على اعاقة ذلك بحكم ما تمتلكه من عناصر قوة على الارض وموارد مالية ودعم خارجي.

المبحث الثالث: مستقبل الديمقراطية في ظل توجهات الأحزاب السياسية

منذ الدورة البرلمانية لعام ٢٠١٠ وما بعدها بدأ الحديث يتصاعد عن مدى اهلية النظام السياسي الذي اخذ به العراق بعد عام ٢٠٠٥ لتلبية احتياجات الدولة والمجتمع، لاسيما بعد ان بانت مردودات هذا النظام من سلبيات وايجابيات، حيث

٣- حسن تركي عمير، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق:دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد ٥٨، جامعة ديالى،٢٠١٣، ص ص ٤٧ - ٦٥.

٣- ينظر نص القسم الثاني (التو ن السياسي والدبلوماسي) الفقرة ١: دعم وتعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في العراق التي تم تحديدها وتأسيسها في الدستور العراقي، ومن خلال ذلك، تعزيز قدرة العراق على حماية تلك المؤسسات من كل الأخطار الداخلية والخارجية.

اتفاق الإطار الإستراتيجي لعلاقة الصداقة والتو ن بين العراق وأمريكا، لسنة٢٠٠٨. استخرج بتاريخ: ٣ ايلول٢٠١٥. http://www.alghoraba.com/index.php?option=com_content&task=view&id=327&Itemid=145

بدء المواطن يسأل وكذلك النخبة المثقفة عن مستقبل الديمقراطية في ظل وجود التعددية الحزبية، بأحزابها الدينية وغير الدينية التي لم تغادر الساحة السياسية منذ عام ٢٠٠٣؟ اي انها تتولى السلطة ضمن عمل توافقي، الا ان الاداء السياسي الكلي للدولة يزداد سلبية. ومبعث السلبية ومظاهرها: ارتفاع سقف العنف لأسباب سياسية وخارجية، وارتفاع معدل الاعاقة بالتنمية الاقتصادية ومظهرها ارتفاع البطالة حتى وصلت الى نحو ٢٨% من قوة العمل عام ٢٠١٥ والفقر التي وصلت خلاله الى مستوى ٣١% من الشعب العراقي[٣]، وبروز مشكلات اعاقة التنمية السياسية: المشاركة والشرعية والاندماج والتعبئة[٤].

ان العراق كان بحاجة إلى سقف منخفض من التعددية السياسية لاداء المشاركة في ظل نظام ديمقراطي رئاسي، كونه الانسب مع حجم التعددية الاجتماعية، واكثر تعشقا مع مطلب الاستقرار السياسي لما بعد عام ٢٠٠٣، الا ان ارادة الولايات المتحدة ومعها الاحزاب السياسية كانت منصبة على توسيع قاعدة التمثيل السياسي.

ان الديمقراطية كما بينها انما هي اجراءات ومنهج يهدف الى تداول السلطة، وهو بهذا يتضمن اليات وضوابط محددة ومنها قبول حكم الاغلبية السياسية مع ضمان حكم القانون وضمان حق الاقلية بالوجود والمعارضة، والفصل بين السلطات، والواضح ان الاحزاب السياسية استطاعت ان تضمن بقاء التعددية السياسية بشكل او بآخر، وضمنت استمرار الانتاخابات وان كانت اقل تنافسية مما يفترض ان تكون عليه بفعل استخدام العنف الانتخابي، في حين ان الاحزاب الموجودة ضمنت سعة في المشاركة السياسية الا انها لم تستطع ان تضمن الحريات المدنية ولا ان تضمن اداء حكومي يحقق بيئة ميسرة لعمل كافة الاحزاب السياسية بما يتفق مع حقيقة وجود نظام

٣–نعيم حسين كزار البدو ي، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المؤ ومة (المجتمع العراقي أنموذجاً)، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد ٢ ٣، جامعة بابل، ٢ ٠ ١ ٥، صص ٥ ٤ ٤ ٧ ٧. وايضا: أ.م.د.جمال عزيز فرح ن العاني، ثلاثية الفشل الاقتصا ي في العراق (الفقر، البطالة والفساد، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٩ ١،، جامعة واسط، ٢ ٠ ١ ٥، صص ٦ ٣ + ٩ ٣ ١.

٤– كاظم علي مه ي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢ ٠ ٠ ٣، مجلة الدراسات لا ولية، العدد ٦ ٥، جامعة بغداد، ٢ ٠ ١ ٣، صص ١ ٧ + ١ ١ ٩.

ديمقراطي في العراق، ان هذه الحقائق التي سادت العراق، وان كانت نسبية بين مدة واخرى الا انها كانت موجودة، واي قراءة لمستقبل الديمقراطية في العراق يتطلب ان يتم تاشير مدى الانتقال الممكن خلال المستقبل باتجاه الديمقراطية. وما يهمنا هنا هو هل ان الاحزاب السياسية الموجودة ستدفع نحو تحقيق ديمقراطية حقيقية في العراق، ام انها ستبقي الانموذج التافقي قائما، ام انها ستدفع العراق نحو مشكلات تبعده عن اتمام الانتقال الديمقراطي؟

ان مشاركة الاحزاب في البناء الديمقراطي يتعلق عموما بنقاط محددة: المساعدة في بناء مؤسسات ديمقراطية، ان تكون حلقات وسطية بين المجتمع والنظام السياسي بما يسمح ان يكون النظام السياسي اكثر تكيفا لمطالب المجتمع، وان تساعد في رفع معدل الوعي بين المواطنين للديمقراطية، وان تحدث نوع من تعبئة المطالب وتعيد تكييفها وتنظيمها وضخها في الحياة السياسية بما يسمح للسياسة ان تنتهج طرق سلمية في التعامل معها[٤]، وهذه النقاط تبين ان الجزء الاعظم من الديمقراطية، كوجود، يتعلق بتفاعلات: الدستور والاحزاب السياسية والوعي المجتمعي.

ان مناقشة مسالة ما متوقع من ممارسات ديمقراطية للأحزاب السياسية، ستقود الاجابات عن التساؤلات اعلاه إلى رؤى متعددة ولكنها على العموم لا تخرج عن محورين أساسيين:

الأول يظن بأن الديمقراطية في العراق لا زالت في مراحلها الأولى وان تطبيقها سيتطور نحو الافضل في المستقبل، فالقاعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية للديمقراطية ما زالت ضعيفة لكنها تتراكم.

اما الرأي الثاني فهو على العكس من الأول، حيث يرى اصحابه من الديمقراطية تحتاج إلى بيئة ملائمة لكي تنضج، ومن اهم مميزات هذه البيئة هو وجود أحزاب سياسية واعية تدرك اهمية العمل الديمقراطي وتسلم مصيرها السياسي لصناديق الاقتراع، وهذا الشرط غير متوفر في العراق لحد الآن، بمعنى ان مستقبل الديمقراطية سيكون نحو

٤- ناجي الغزي، مفهوم الأحزاب السياسية العربية للديمقراطية، في: ١٦ كانون الثاني ٢٠١٦.
http://www.najialghezi.com/index.php/%D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A7%D9%8A%D8%A9.html

التراجع، حتى وان كان هناك قواعد دستورية وقوانين منظمة للعمل السياسي فالأحزاب ما زالت بداخلها لا تؤمن بالممارسة الديمقراطية.

ان مناقشة هذان المشهدان أو الرأيان سيكون المحور الأساسي لهذه المبحث، وكما يأتي:

المشهد الأول: تعزيز العمل الديمقراطي

ان مقارنة تجربة العراق بأي دولة من الدول الديمقراطية المستقرة ستثبت بأن العمل الديمقراطي لا يمكن ان يكتمل أو ان يصل إلى مراحله المتقدمة بين ليلة وضحاها، بل ان الامر يحتاج إلى المزيد من الوقت والتدرج في التطبيق، فدول اوروبا احتاجت لعدة قرون قبل ان تنضج تجربتها بالديمقراطية وأنظمة الحكم الموجودة فيها[ ]، وهناك جملة من المعطيات[٢] التي ترجح ان يستمر العمل بالنظام الديمقراطي في العراق بل وان يتطور نحو الافضل، ويمكننا ان نوضح هذه المعطيات من خلال الاتي:

١-الانتقال السلمي للسلطة:

اعتاد العراقيين في مرحلة ما قبل عم ٢٠٠٣ على ان تكون الثورات والانقلابات والتآمر هو السبيل الوحيد للوصول إلى السلطة في العراق، اما في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ فمن الامور التي اصبحت سمة من سمات النظام السياسي، ونستطيع ان نسميها نوع من انواع التثقيف على ثقافة سياسية جديدة هي مسألة ايمان اغلب النخب السياسية بالانتقال السلمي للسلطة، واصبحت عملية الانتخابات التي تجري كل اربعة اعوام عملية محترمة حتى لو كانت هناك ملاحظات على تلك العملية لدى العراقيين، فالمهم هو ان الانتخابات تقود إلى تداول على السلطة[ ]. ٣

ان ثقافة الانتقال السلمي للسلطة تعد الركن الأساسي للديمقراطية وبالتالي فأنها من الممكن ان تكون القاعدة لتطوير العمل الديمقراطي في البلاد ما دامت السلطة

٤- ينظر: ليث الزبي، مصدر سابق، ص ١ ٣ ٢ ٣.

٤- ينظر: نجلاء مهدي شريف، ازمة الحكم في العراق بعد عام٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٠٥. وايضا: عبير سهام مهدي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة : العراق انموذجاً، مجلة السياسية والدولية، العدد ١٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص ٦٠ ٦٥ ٢.

بمأمن من ان يتم احتكارها أو السيطرة عليها من قبل حزب ما ومنع غيره من الوصول اليها. ومع تشريع قانون الأحزاب السياسية في آب ٢٠١٥، والذي يتضمن انخراط الأحزاب في اعمال تنافس سياسية ومنع استعانتها باي انشطة أو تنظيمات مسلحة (المادة ٤٧) أو بدول اجنبية (المادة ٤٩) فان الاتجاه إلى التنافس السلمي سيزداد بحكم ان واحدة من الانشطة التي تبنتها الأحزاب قبل عام ٢٠١٥ انما هو التعبئة من خلال قوة التنظيمات المسلحة التي تتبع الأحزاب[٤].

٢–التعددية السياسية:

بعد ان تغير النظام السياسي الذي كان يحكم العراق في فترة ما قبل عام ٢٠٠٣، وانهيار الحزب المسيطر على البلاد وهو حزب البعث (المنحل)، امتلأت الساحة السياسية بالتنظيمات السياسية المختلفة من أحزاب وتيارات وتكتلات واحلاف وتجمعات سياسية موزعة بين التيارات العنصرية الشمولية، والتيارات المدنية، الأولى تمثله الأحزاب الاسلامية والقومية، والثانية تمثله الأحزاب العلمانية؛ ويضاف لهما الاحزاب الماركسية والاشتراكية.

ولم يتأخر قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية والدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ عن اقرار التعددية السياسية والتشجيع على حرية تشكيل التنظيمات السياسية والتعبير عن الرأي في الكثير من موادهما. ان هذه التعددية السياسية قد جعلت من وجود النظام الديمقراطي مسألة ضرورية من اجل استيعابها جميعا وتنظيم عملية تبادلها للسلطة السياسية، ولا يمكن ان نتصور اي شكل اخر من اشكال الحكم من الممكن ان ينسجم مع هذه التعددية غير النظام الديمقراطي، حيث ان هذه التنظيمات اصبح كل منها يراقب التنظيم الآخر ويقف بوجهه اذا ما حاول ان يمنع غيره من الوصول إلى

٤– تقرير: التحالف المدني الديمقراطي: إقرار قلق ن الأحزاب السياسية انتصار لإرادة الشعب العراقي، استخرج بتاريخ: ١٦ ايلول ٢٠١٥. http://www.iraqicp.com/index.php/sections/news/32702-2015-08-28-10-42-11

وايضا: الشيوعي العراقي يؤكدأ ن إقرار قلق ن الأحزاب خطوة متقدمة لصالح البناء الديمقراطي، استخرج بتاريخ: ١٦ ايلول ٢٠١٥. http://www.iraqicp.com/index.php/party/from-p/32754-2015-08-29-19-31-46

السلطة، أو حتى اذا ما اراد ان يبقى فيها اكثر من المدة المقرة له دستوريا([٥]). وبالتالي فأن التعددية السياسية هي بمثابة الحامي للديمقراطية، حتى لو كان ليس حبا بالعمل الديمقراطي ومن باب الحرص على استمرار امتيازات السلطة، الا ان هذا الامر هو الآخر لا يخلو من الايجابية كونه سيجعل كل تنظيم سياسي يحرص على استمرار العمل بالديمقراطية كونها السبيل الاسلم للمحافظة على امتيازاته، وبقت الأحزاب العراقية تعمل استنادا إلى أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٤ حتى جاء قانون الأحزاب في اب ٢٠١٥ ليضمن وجود تعددية سياسية، وتنظيمها وتنظيم عملية التنافس بين هذه الأحزاب([٦]). ٤

٣ –الفيدرالية :

اتاح دستور العراق الدائم للمحافظات العراقية ان تتحول إلى اقاليم فيدرالية، أو ان تنظم إلى اقاليم موجودة أو ان تندمج فيما بينها تحت عناوين إقليمية وفق شروط واجراءات معينة، واعطى الكثير من الامتيازات للأقاليم الفيدرالية، واعترف بنص مواده ان العراق دولة فدرالية ([٧]). ٤

ان الوجه الآخر للفيدرالية هو انها تعني تقاسم السلطة والنفوذ على ارض البلاد، حتى ان الدستور نفسه قد اشار إلى ان احتكار السلطة من قبل جهة من الجهات كما كان في حقبة ما قبل عام ٢٠٠٣ لم يعد ممكنا، وان الفيدرالية سوف تحرم اي جهة أو مكون من مكونات الشعب من ان يكون له السطوة على غيره من المكونات المجتمعية، طالما ان المناطق الجغرافية تحتوي اثنيات ومذاهب تسمح بتوليد خاصيات

---

[٤]– ينظر: عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق، الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٩٢٩. وايضا: احمد غالب محي، التحول الديمقراطي (اسبابه، شروطه، مستوياته) دراسة حالة العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد ٣٧ و ٣٨، جامعة النهرين، ٢٠١٤، ص ٩٥١–١٦١.

٤–أنور سعيد الحيدري، مسودة قانون الأحزاب السياسية والمشروع الديمقراطي في العراق، استخرج بتاريخ: ٣١٣ ايلول ٢٠١٥. **http://alrefiey.net/ar/index.php/permalink/7681.html**

[٤]– فقد ورد في المادة الأولى من الدستور الدائم ما نصه : " جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي اتحادي ". وهناك الكثير من المواد المشجعة على اقامة الفيدرالية ومنها المادة (١١٥)، التي جاء فيها : "كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية تكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم". ينظر: الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥.

التمرد على الحكم المركزي ان تطبع بطابع عنصري، اي ان نظام الاغلبية الذي ستنتجه الديمقراطية (الانتخابات) سيكون بكل الاحوال فئوي، على افتراض ان المجتمع منقسم بشكل غير قابل للتوفيق بين تلك الانقسامات وان الأحزاب الفاعلة في المجتمع هي الأحزاب التي تمثل هوية من الهويات الفرعية، ومن ثم فان اي نتيجة ستخرجها انتخابات تنافسية تتوخى القوى الفائزة من خلاله الوصول إلى الحكم سيكون حكم غير مرحب به على صعيد مناطق أخرى خارج مناطق النفوذ التقليدية للأحزاب الفائزة، وحلا متوقعا لكذا مشكلة سمح الدستور بتبني الفدرالية (تقاسم السلطة والثروة)، مع قدر من التوافقية بسيط في المؤسسات الفدرالية جراء تطبيقات مستمرة منذ العام ٢٠٠٣، وهو ما يسمح بقدر من الاستمرارية ليس للنظام السياسي العراقي فحسب انما للدولة العراقية ايضا[٨].

وهكذا، فأن الفيدرالية تعتبر من الضمانات المهمة لاستمرار العمل الديمقراطي وتحسينه، كونها ستحرم اي طرف يطمع بالسلطة من ان يتمكن من احتكار كل السلطة أو مصادرة النظام الديمقراطي استنادا إلى القوة والغلبة العسكرية (المليشيات) أو التعبئة استنادا إلى اغطية سياسية أو دينية او الى دعم من قوة خارجية، فالفدرالية لا تنشأ في ظل انظمة فردية انما هي تتفاعل وتستمر مع انظمة ديمقراطية، وهنا توجد نقطة مهمة الا وهي انه طالما ان الاحزاب الموجودة هي في الغالب تعبر عن هويات فرعية، وطالما ان الاقاليم ستكون معبرة عن هويات فرعية، اذن فان من مصلحة الاحزاب ان تتجه الى توسيع قاعدة العمل السياسي ليشمل مستويين احداهما اتحادي عام والاخر اقليمي خاص، اي ان الاحزاب تتفاعل ايجابا مع الفدرالية وان الفدرالية تتفاعل ايجابا مع الديمقراطية.

٤ –الدعم الشعبي:

٤–قارن: علي سلمان صايل السلامي، الفدرالية بين الواقع والطموح، مجلة كلية الاسلامية الجامعة، العدد ٢٢، كلية الاسلامية الجامعة / النجف،٢٠١٣، ص١٩٠ ٢١١.. وايضا: محمد دحام كوني، مستقبل الدولة العراقية (بين الفدرالية والتقسيم، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٨، جامعة الانبار،٢٠١٣، ص١٧٢–٢٧.

لم يعد الشعب العراقي بتلك السلبية التي كان عليها في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣، بل انه بات اكثر وعيا بالقضايا السياسية، وصار يمتلك مؤسسات تقليدية ومدنية كثيرة، وهذه المؤسسات هي الأخرى لم تعد بمعزل عن الحياة السياسية وتطوراتها، فمثلا بالنسبة للمؤسسات التقليدية تعد مؤسسة المرجعية الدينية الشيعية من اهم المؤسسات الفاعلة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وهذه المؤسسة لها رأيها السياسي وكلمتها المسموعة من قبل شريحة واسعة من العراقيين حتى الساسة منهم، والمرجعية الشيعية في الوقت نفسه لا تتوانى في كل مناسبة عن اعلان تأييدها ودعمها للنظام الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، وهي في الوقت نفسه ترفض ان تحتكر السلطة من قبل اي شخص أو جهة حزبية [٤]؛ كما كان موقفها صريحا بهذا الشان في انتخابات عام ٢٠١٤ عندما حدثت ازمة التداول على السلطة لمدة تقارب اربعة اشهر، فبينت انها مع تداول السلطة سلميا.

ولا يختلف الحال مع المجتمع المدني الذي هو الآخر اصبح له نشاط وان كان متواضعا الا انه مؤثر، ومؤسسات المجتمع المدني هي الأخرى ترفض ان تصادر الديمقراطية أو ان يتم التحايل عليها، وهي تقوم بتحريض المجتمع لمنع ذلك في حال حدوثه[٥].

ولا يتم نسيان عامل اخر بدا بالظهور في الشارع العراقي صيف عام ٢٠١٥، والمتمثل بضعف الخدمات وغياب فرص للتنمية الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، هذا الامر تسبب بان يتجه المجتمع العراقي (الشيعي تحديدا) إلى الحراك النسبي، رفضا لاستمرار الواقع وطلبا للاصلاح من اجل ديمومة وانجاح التجربة الديمقراطية. وهو امر تسبب بارباك لبعض جوانب المشهد السياسي كون الأحزاب الموجودة في السلطة تدير العمل السياسي الحكومي والبرلماني وحتى التنفيذي استنادا إلى المحاصصة والتوافقية في حين ان المطالب جاءت تدعو إلى الاصلاح، وهو ما

[٤] – ينظر: باسم عبد السادة خليف،د ور المرجعية الدينية في العملية السياسية في العراق بعد عام٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ص ١٧ +٨٨ ١.

[٥] – ينظر: عبد السلام بغداي، السلم الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية، الطبعةلأ ولى، بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١١، ص ص ٥ ٤–.

دفع الأحزاب الموجودة إلى مسايرة الشارع وصارت تدعو هي الاخرى إلى الاصلاح. والتوقعات الممكن الخروج بها انه في ظل تقلص عائدات الدولة المالية وعدم وجود مخرجات حقيقية للتنمية السياسية والاقتصادية فان سقف المطالب الاجتماعية سيرتفع بوجه تحقيق اصلاح سياسي، وهو امر سيفرض مزيدا من القيود على الأحزاب في طريقة ادارتها للعمل السياسي والاتجاه نحو اعلاء حكم القانون وترسيخ التجربة الديمقراطية.

وبالتالي فأن وجود العامل شعبي له تاثيره في مدى تطبيق الديمقراطية، اذ يعد من العوامل المهمة في المحافظة على الديمقراطية، وطالما ان الاخيرة لا يمكن ان تتم الا بوجد احزاب تتفاعل معه فهو مدعاة لان تعيد الاحزاب السياسية تقييم موقفها بما يتلاءم والدعم الشعبي المتحقق والداعم للديمقراطية.

٥-الدعم الدولي:

من المتعارف عليه ان النظام الديمقراطي في العراق لم يقم نتيجة لثورة أو انقلاب، بل قد جاء نتيجة التدخل الدولي المتمثل بالاحتلال الأمريكي، والمباركة التي حظي بها من الامم المتحدة عندما شرعت باجراءات نقل السلطة في حزيران عام ٢٠٠٤، بمعنى ان المجتمع الدولي ممثل بالولايات المتحدة هي من حاول ان يرسي النظام الديمقراطي وهو المشرف على عملية سير العملية السياسية فيه. والولايات المتحدة هي من تقف حائلا لمنع التراجع عن التجربة الديمقراطية في هذا البلد، وترفدها بكل احتياجاتها، كون التجربة العراقية في هذا المجال من المفترض أمريكيا ان يتم نقلها إلى كل دول المنطقة بعد ان تنضج وتصبح محط احترام واعجاب الاخرين؛ وفقا لفكرة مشروع الشرق الاوسط الكبير[١].

وهكذا، فأن توفر هذه المعطيات وغيرها سيجعل من استمرار الديمقراطية وتطورها ومنع احتكار اي تنظيم سياسي للسلطة امرا واردا، ما لم تكن هناك معطيات

[١] – علي السعدي، العراق الجديد قلق التاريخ وعقدة القوة من قسوة المالكي إلى جدائل الزابيث، الطبعةالأولى، بيروت : العراف للمطبوعات، ٢٠١٠، ص ص ١١-٣١٢.

أخرى تصبح باتجاه مخالف للعمل الديمقراطي، كما سيتم التعرف عليها في المشهد التالي.

المشهد الثاني: تراجع العمل الديمقراطي

كما اشرنا فيما سبق، فأن الديمقراطية تتطلب توفر شروط وبيئة مناسبة من اجل تطبيقها بالشكل الحقيقي الذي ينتفع معه المجتمع من ايجابياتها، وهذه الشروط لا زالت غير متوفرة، وبالتالي فأن اصحاب هذا المشهد يرجحون تراجع تجربة الديمقراطية في العراق، وهناك امكانية تلكؤها أو حتى الرجوع إلى الطريقة غير الديمقراطية في الحكم، وهو ما تؤكد ممارسات الأحزاب ذاتها في الاتجاه إلى توسيع قاعدة العنف دعما وتشجيعا وتحريضا، مع الاستمرار في التعرض غير المسؤول لمبدأ التعايش السلمي والسلم الاهلي من خلال وسائل الاعلام المختلفة واستغلال دور العبادة وانشاء التنظيمات المسلحة واستغلال مؤسسات الدولة لصالح بعض الأحزاب وتحديدا التي تتولى مهام ادارة الوزارات والمؤسسات الحكومية وغيرها من الممارسات[٥].

اما عن المعطيات التي ترجح مثل هذا المشهد فهي كثيرة، ويمكننا ان نورد البعض منها، وكما يأتي:

١-البيئة الداخلية:

تزامن تطبيق الديمقراطية في العراق مع مرور البلد بالكثير من الازمات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذه الازمات تحولت البلاد معها إلى ما يشبه الفوضى العامة، حيث الانهيار الامني المتكرر والازمات السياسية التي تعصف

٥-للمقارنة، ينظر مثلا: حا ن محمد القيسي، دراسة في تمويل الأحزاب السياسية في العراق، مجلة الحقوق، العدد ١٣ و ١٤، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص ص ٤٠٥-٤٠٦. وايضا: نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانو ن الأحزاب، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٣، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ص ٥٠-٥٥. وايضا: سحر محمد نجيب، و بشار حسن يوسف، تطور قانو ن الأحزاب السياسية في العراق، مجلة الرافدين للحقوق، العدد ٤٥، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص ص ٣٦٠-٣٧٢. وايضا: مرا ن الحسواني، القيادات الحزبية العراقية والديمقراطية، استخرج بتاريخ: ٧ ايلول ٢٠١٥. http://al-nnas.com/ARTICLE/is/5dem2.htm

وايضا: نائب عن العراقية: قانو ن الأحزاب الحالي يخالف القانو ن والديمقراطية، استخرج بتاريخ: ١٢ ايلول ٢٠١٥. http://www.ikhnews.com/print.php?id=49232

بالبلد بين حين وآخر،وهشاشة الاقتصاد وانقسام شبه تام للمجتمع على اسس طائفية وقومية ومناطقية[٣٥].

ان حل جميع هذه الازمات يفترض وجود نظام سياسي قوي وقادر على ان يضبط ايقاع العمل السياسي ويحد من تقلباته وتغيراته التي تتطلبها العملية الديمقراطية، وعلى هذا الأساس البعض لم يكتفي بضرورة التحول نحو النظام الرئاسي، بل طرح تعليق العمل بالدستور، ووقف كل اشكال العملية الديمقراطية واعلان حالة الطوارئ من اجل مواجهة الاخطار التي تحيط بالبلاد، بوصفها اعمال باتت امرا واردا لمن يريد ان يستقر وضع البلد، لأنه يتعلق بوجود الدولة ومستقبلها، في حين ان الديمقراطية لا تتعدى ان تكون طريقة للحكم من الممكن التخلي عنها لحين توفر شروطها التي يفتقر العراق إلى اغلبها [٣٦]. وهذا الطرح وجد من بين الاحزاب السياسية من ايده سواءً بصيغة الاتجاه الى النظام الرئاسي (ائتلاف دولة القانون)، او الاتجاه الى تعليق العمل بالدستور (التيار المدني).

٢-البيئة الإقليمية:

لم تتأخر الولايات المتحدة في الاعلان عن نيتها نقل التجربة الديمقراطية إلى كل دول المنطقة المحيطة بالعراق، شريطة ان ينجح تطبيقها في الاخير، وبما ان اغلب ان لم نقل جميع البلدان المحيطة بالعراق خاصة الدول العربية وايران هي دول لا تعتمد الديمقراطية في الحكم، فأن المشروع الأمريكي هو بمثابة تهديد مباشر لها ولأنظمتها السياسية الحاكمة، التي بالتأكيد انها غير مستعدة لأن تقبل بالاحتلال الأمريكي ولا

٥- محمد صابر كريم، عوامل تفريغ العملية الانتخابية من محتواها الديمقراطي، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٥٨، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ص ٦٦-٩٣. وايضا: أحمد فاضل جاسم داود، ((عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية... والآفاق المستقبلية))، مجلة السياسية والدولية، العدد ٢٥، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ص ٨٥-١٨٨. وايضا: سؤدد كاظم مهدي، العراق بين الديمقراطية والأمن، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ١٧، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ص ٢٨-٣٨.

٥- ينظر: نجلاء مهدي شريف، مصدر سابق، ص ص ١٥-٦٧. وايضا: دعوات لتحويل نظام العراق لرئاسي.. ونواب يدعون : سيرسخ "التشبث بالسلطة، استخرج بتاريخ: ٢٢ اب ٢٠١٥. http://aynaliraqnews.com/index.php?aa=news&id22=40506

وايضا: القانونية النيابية تؤكد عدم امكانية تطبيق النظام الرئاسي في العراق، استخرج بتاريخ: ٢٣ اب ٢٠١٥. http://www.almaalomah.com/news/24700/

بإزاحتها عن الحكم، لذلك اخذت هذه الدول تعمل بكل ما اوتيت من قوة من اجل ان تفشل المشروع الأمريكي في العراق، بمعنى افشال أو اسقاط الذريعة الديمقراطية في الخطاب السياسي الامريكي وليس لافشال الديمقراطية، وهو ما قاد إلى وضع المعوقات في وجه العمل السياسي في مرحلة ما زالت الديمقراطية في بداية مراحلها الاولية، ومن تلك العراقيل التي وضعتها دول الجوار في وجه تطبيق الديمقراطية في العراق، الاتي:

أ–دعم الارهاب في العراق، عن طريق ضخ، او التغاضي عن دخول العناصر الارهابية والاموال والسلاح الكافي لإدامة زخم عمليات القتل والتفجير واثارة الرعب والفوضى ضمن سقف مسيطر عليه إقليميا.

ب– توفير المؤسسات الاعلامية ذات القدرات التقنية والمالية الضخمة، من اجل تشويه صورة العمل الديمقراطي في العراق، وتحريك الشعب العراقي ضد حكامه.

ج– عدم الاعتراف بخطوات العملية الديمقراطية في العراق، واعتبار النظام العراقي نظاما جاء به الاحتلال وهو غريب عن المنطقة الإقليمية المحيطة به، باستثناء ايران التي اعترفت بالنظام السياسي القائم في وقت مبكر ودعمته ليس لكونه ديمقراطيا انما لأسباب مذهبية؛ ولم تتجه الدول العربية إلى الاعتراف بالنظام الناشئ الا تحت ضغوط امريكية.

د–تشجيع الانقسامات المذهبية والقومية في العراق، واستخدامها كورقة للضغط على الحكومة العراقية من اجل القبول بصيغ أخرى للحكم غير الديمقراطية الحقيقية، مثل ترسيخ التوافقية والمحاصصة السياسية، وقد يصل الامر إلى الحد الذي تدعم فيه دول الإقليم تقسيم العراق في حالة شعرت من ان النظام العراقي يشكل خطرا عليها[٥].

٥ – ينظر: احمد عارف ارحيل الكفارنة، الاثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، دمشق: جامعة دمشق، ٢٠٠٩، ص ص ٩.

وهكذا، يمكننا ان نقول بأن البيئة الإقليمية المحيطة بالعراق هي بيئة غير مشجعة على استمرار العراق بالمسار الديمقراطي، وهي تساعد بدلا عن ذلك في تراجع الديمقراطية فيه.

٣–البيئة الدولية:

بالرغم من كون الولايات المتحدة هي من اشرفت على تشكيل النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وهي من اعتبرت ان احد أسباب احتلالها هو لإزاحة النظام السابق الذي عدته نظاما دكتاتوريا ولإحلال النظام الديمقراطي بدلا عنه، وعلى الرغم من كون الولايات المتحدة وقفت حائلا بوجه اي تنظيم سياسي عراقي يحاول تعطيل العملية السياسية أو البقاء في السلطة اكثر من المدد التي حددها الدستور، الا ان كل ذلك لا يمنع الولايات المتحدة من ان تتراجع عن دعمها للنظام الديمقراطي فيه في حالة وجدت ان دعمها له لم يعد يواءم مصالحها، خاصة وان البعض من الساسة العراقيين لا يتوانون عن معارضة السياسات الأمريكية في المنطقة الإقليمية المحيطة بالعراق، وبالتالي فأن مشهد تخلي الولايات المتحدة عن دعم الديمقراطية في العراق من الممكن ان يتحقق في المستقبل[٥]، سواء نحو نظام حكم شموليّ، أو نظام حكم عسكري مؤقت، أو باستبدال الدستور، أو باي صيغة أخرى يمكن ان يقع عليها اختيارها في التعامل مع العراق، وبضمنه السعي لتفكيك العراق. وربما من المتصور ايضا حدوث انحسار في مدى الانغماس الامريكي في دعم النظام السياسي العراقي مما سيفضي إلى وقوع العراق في فوضى، خصوصا وان اغلب الأحزاب الإسلامية والقومية يمتلك تنظيمات مسلحة وقدرات يمكنها ان تدفع إلى تعظيم مدى العنف في البلاد من اجل السيطرة عليه، وان دول الجوار مستعدة للتدخل في العراق، وهو امر يمكن معه (اي انحسار في مدى الانغماس) ان يقع العراق كليا أو جزئيا في فوضى ويكرس الصراع الاثني والطائفي، ويدفع العراق إلى ان يكون دولة فاشلة[٦].

٥– ينظر : عبد الرحمن البكّي، داعش ومستقبل العالم، الطبعةلأ ولى،كولن: دار الغرباء للطباعة والنشر،٢٠١٤ ص ٩٩ ١.

٥ – إياد العنبر، واسحق يعقوب محمد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات لا ولة الفاشلة ومتغيرات انهيار لا ولة، استخرج بتاريخ: ١٢ اب ٢٠١٥.

www.politicalsciences.uokufa.edu.iq/staff/ishaqy/ar/res/3.docx

الخاتمة:

واضح من خلال ما تقدم، من الأحزاب السياسية العراقية لم تتراجع عن العمل بالديمقراطية، ولكنها حرفتها عن مسارها من خلال الاخذ بالديمقراطية التوافقية، بمعنى ان جوهر الديمقراطية يقوم على اساس التنافسية والتعددية، ومؤسسات حكم القانون،..

وان مستقبل الديمقراطية في العراق يتحدد بقدرة الأحزاب والقوى السياسية العراقية على الاستفادة من المعطيات الداعمة للديمقراطية والتي تم تناولها في ثنايا البحث، ومحاولة ابعاد أو تحييد العوامل الكابحة لتقدمها. فالديمقراطية لا يمكن ان تنمو الا بوجود احزاب فضلا عن العوامل الاخرى التي يشترط ان تتوفر وهي حكم القانون والفصل بين السلطات وغيرها، اي ان الاحزاب هي شرط للديمقراطية واستمرارها في البلد.

الاستنتاجات:

بعد ان بينا طبيعة العلاقة بين الاحزاب والديمقراطية في العراق، فقد خرج البحث بجملة من الاستنتاجات ومنها الاتي:

١-فيما يخص مدى ارتباط ومنظور الأحزاب الموجودة بالديمقراطية في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣: المرحلة النظرية، لم تكن الأحزاب السياسية العراقية الفاعلة اليوم، في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣ تتخذ من الديمقراطية وسيلة للعمل الحزبي، وكانت تتخذ منها شعارا للمحافظة على الدعم الدولي، ولجعلها حجة على النظام السياسي العراقي السابق، على اعتبار انها لو وصلت إلى السلطة لخلصت العراق من دكتاتوريته وأقامت الديمقراطية في هذا البلد.

٢- فيما يخص الأحزاب و واقع الديمقراطية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، بقي منظور الأحزاب السياسية في العراق للديمقراطية كونها وسيلة لضمان بقاءها في السلطة او وجودها بالقرب منها، وعندما وجدت بأن الديمقراطية الحقيقية لا تحقق هذه الغاية كون نتائج الانتخابات التنافسية ستقود الى وجود اغلبية تتولى الحكم واقلية تتجه للمعارضة، لجأت إلى دعم استمرار تطبيق الديمقراطية التوافقية التي تعطي هذه الأحزاب امكانية البقاء في السلطة بغض النظر عن مدى شعبيتها ومدى النتائج التي

تحصل عليها في الانتخابات، واستند البعض في قبوله بالصيغ التوافقية على كون المجتمع منقسم، وانه لا يمكن الركون إلى ارادة الاغلبية في ادارة مجتمع منقسم، يزداد سقف عدم تعايش انقساماته بفعل الاحزاب نفسها. والاهم من ذلك ان التوافقية تمنع وجود معارضة برلمانية تتمتع فيها الأحزاب بقدرة على ادارة الحكم واخرى على معارضته استنادا إلى الوظائف التي من اجلها تشرع الأحزاب وتتاسس، وهو امر يقود إلى غياب المسؤولية وغياب الرقابة وشيوع الفساد وتراجع الاداء الحكومي والعمل الديمقراطي السليم وافراغ الأحزاب السياسية من محتواها وجدوى وجودها والاهداف الواجب ان تحققها بغض النظر عن خصوصية توجهاتها: دينية/ ليبرالية.

٣– فيما يخص مستقبل الديمقراطية في العراق، تتجاذب مستقبل الديمقراطية في العراق جملة من المعطيات المتعاكسة والمتناقضة، البعض منها يرشح ان يستمر العمل بالديمقراطية بل وان تتعزز طريقة العمل بها حتى تصل إلى مراحل متقدمة، وما يدعم هذا الاتجاه ان الأحزاب السياسية بدأت تعي خصوصية المرحلة وطبيعة الظروف التي تلم بالبلاد وان لا خيارات امام الاستمرار غير الانقسام التام أو الديمقراطية. وهناك على النقيض من ذلك معطيات من نوع اخر تؤيد تراجع وانحسار العمل الديمقراطي في العراق وما يدعمه ان الأحزاب نفسها اسست لمرحلة الانهيار والتفكك بممارسات عالجها متن البحث مستفيدا من مجموعة عوامل محلية وإقليمية، وان مدى غلبة اي من هذه المعطيات هي التي ستحدد مستقبل الديمقراطية.

التوصيات:

وفي ضوء ما تقدم، يمكن تقديم عدة مقترحات كتوصيات يقدمها الباحث للمهتمين من الباحثين والسياسيين العراقيين:

١–ضرورة تصحيح مسار العمل السياسي، والتحول بعيدا عن المحاصصة والتوافقية، كونها قادت إلى التاثير سلبا على التنافسية، التي تعتبر واحدة من اهم اعمدة العلاقة بين الأحزاب السياسية والديمقراطية. والتصحيح يكون عبر اعتماد الاغلبية السياسية في تولي الحكم بالبلاد، وبوجود معارضة صحيحة وقوية، فبهما يمكن تصحيح العملية السياسية واعطاء دفعة قوية للنظام الديمقراطي.

٢–ضرورة التاكيد على الطابع الليبرالي–المدني للنظام السياسي والدولة، اي ان الدولة كيان محايد، وان التنافس يكون عبر برامج سياسية تطرحها الأحزاب لا تمس ثوابت الكيان الوطني العراقي.

٣–من الضروري ان يكون هناك التزام بما تم اقراره في قانون الأحزاب السياسية العراقية، وعدم ترك امر وجودها ونشاطها من غير ضوابط.

Abstract

Political parties and democracy in Iraq after 2003 (Present and Future)

Nour Qais Abboud Alkhozal

College of Political Science/ University of Al-Nahrain

This paper deals with the subject the relationship of political parties with democracy, applied case is Iraq, that democracy coupled with the existence of multi-party political, and other aspects, and the case of Iraq has provided indications that: that pluralism were not prove the existence of a full democracy, what exists is a process of transition, and weakness in the weakness of the cultural foundation, and the recent experience of democracy, and weak institutions, however, Iraq has succeeded in developing a constitution, accept political pluralism, and gives wide freedom.